الدرس الكلامي في الفكر الإسلامي
موقف السلف من علم الكلام من خلال كتاب «ذم الكلام وأهله» للإمام الهروي "دراسة تحليلية"

Kalam (Theology) in Islamic Thought
The position of Salaf Scholars regarding Kalam through Alharawi's Book "Thamu-l-Kalam wa-Ahlihi", An Analytical Study

إعداد

د. محمد بن سالم حسين الشغيبي

Dr. Mohammed Salem Alshighaybi

الأستاذ المشارك في الدراسات الإسلامية

كلية الشريعة وأصول الدين - جامعة الملك خالد

Associate Prof. of Islamic Studies - College of Shariah and Principles of Religion –King Khalid University

البريد الالكتروني: msalshehri@kku.edu.sa

Email: msalshehri@kku.edu.sa

ملخص البحث

ينظر هذا البحث في قضية علم الكلام في التراث الإسلامي وكيف تناول قضاياه علماء السلف الصالح وكيف كان موقفهم منه من خلال كتاب الإمام عبد الله بن محمد الهروي (المتوفى: ٤٨١هـ) والمسمى: «ذم الكلام وأهله». فقد برز الكلام في القرون الأولى للإسلام عبر استخدام العقل، وتقديمه على النص والشرع. فقابل ذلك مذمة من السلف، حيث رأى علماء السلف بأن المتكلمين جانبوا طريقة السلف في الاستدلال من خلال عدم اعتمادهم الرئيس على النص القرآني والرواية الصحيحة. لذلك كانت هناك مجابهة قوية لذم الكلام وأهله، حتى نرى العلماء أفردوا التأليف في ذلك، كما هو الحال في كتاب الهروي. ونستطيع من خلال بحثنا أن نجيب عن السؤال الرئيس: هل علم الكلام والمتكلمين في مذمة من السلف في العموم أم في التفصيل؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المنهج التحليلي للنصوص الواردة في كتاب الهروي، وتم ختم هذا البحث بنتائج وعدة توصيات.

كلمات مفتاحية: علم الكلام، السلف، كتاب ذم الكلام وأهله، الإمام الهروي.



Abstract

This research looks at the issue of theology (Kalaam), how the righteous predecessors (Salaf scholars) dealt with its issues, and how their position was towards it through the book of Imam Abdullah bin Muhammad Al-Harawi (D.: 481 AH), which is called: "Thammul-Kalaam wa-Ahlihi". Kalam emerged in the first centuries of Islam using Reason over the sacred text (Quraan and Sunnah) and shariah. It was met with a censure from Salaf scholars, due to the fact that the theologians (Mutakallimoun) – in the opinion of the salaf scholars- deviated from the right method of the salaf in deducting the theological proofs, in addition to their main lack of reliance on the Qur'anic text and the authentic narration. Therefore, there was a strong confrontation against the vilification of kalam and its people, so that we see the scholars singled out authorship in that, as is the case in Al-Harawi's book. Through our research, we can answer the main question: Is the science of theology (Kalam) and the theologians criticized by Salaf in general or is there a detailed opinion? In order to answer this question, the analytical approach was used for the texts contained in Al-Harawi's book, and this research was concluded with results and several recommendations.

Key words: Theology (Kalam), Salaf, Book of 'Thummul-Kalam wa-Ahlihi', Imam Harawi.



مُقَدِّمَة

إن الحمد لله نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. أما بعد:

فإن أُصُول الدّين من أجل العلوم وأشرفها؛ إذ تعلقت بأصل الدين والاعتقاد في الله وتوحيده وأسمائه وصفاته، ولأهل السنة مناطهم ومنهج استدلالهم على علم أصول الديانة، أو حكمة الله وأفعاله وصفاته وتقديراته، كما سيتبين معالم هذا المنهج في هذه الدراسة لاحقاً. وقد شرع المتكلمون في إثبات أُصُول الدّين من العلم بأحكام الصفات الإلهية وتوحيد الله وأقداره وأفعاله، وسلكوا طريقين أحدهما النظر والاستدلال والثاني الضرورة والبديهة، وظهر ما سمي بعلم الكلام لتناول مسائل الاعتقاد في الله وأصول الديانة، واشتهر المتكلمون بالجدل والمناظرة، وكانت بداية علم الكلام في القرن الثاني، وذاع وشاع بعد ذلك لاشتغال المعتزلة به واتخاذه مسلكًا في الجدال والنقاش.

وكانت مسالك المتكلمين في الغالب قائمة على العقل والنظر، وتقديمها على النص والشرع في مسائل عديدة، فقابل ذلك مذمة من السلف، ودحض مزلة على التلبس بهذا العلم أو التكلم به، وكانت القاسمة لهم أنهم يجانبون الوحي في ألفاظه ومناهج استدلاله، فوقفت على كتاب الإمام عبد الله بن محمد بن علي الأنصاري الهروي (المتوفى: ٤٨١هـ) المسمى: «ذم الكلام وأهله» فألفيته كتابًا شاملًا، أتى بنصوص مسندة في ذم الكلام وأهله، من كلام النبي ﷺ وكلام السلف، فعكفت عليه لإخراج البحث موضوع الدراسة عن المنظومة الكلامية في المنهج السلفي، من خلال دراسة آراء الإمام الهروي وما أودعه في كتابه من نصوص وآثار.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

تظهر أهمية الموضوع في النقاط التالية:

١) اهتمام الباحثين بالقضايا والمباحث العقدية وانتشار علم الكلام في تناول الدراسات العقدية.

٢) الحاجة الماسة لإظهار علم الكلام ما له وما عليه من كلام السلف والأئمة المعتبرين.

٣) استقراء الإمام الهروي في جمع النصوص الخاصة بذم علم الكلام والمتكلمين[١].

إشكالية البحث وتساؤلاته:

انتشر المتكلمون في غضون العصور المتقدمة من لدن عصور التدوين، وبرز علم الكلام لاستخدام العقل والنظر في استدلالاتهم، وجانبوا طريقة السلف من النص والرواية، وكانت هناك مجابهة قوية لذم الكلام وأهله، حتى نرى العلماء أفردوا التأليف في ذلك، كما جاء في دراستنا من كتاب الهروي في ذم الكلام وأهله، ونستطيع من خلال بحثنا أن نجيب عن السؤال الرئيس: هل علم الكلام والمتكلمين في مذمة من السلف في العموم أم في التفصيل؟ والذي ينبثق عنه عدة تساؤلات فرعية كالآتي:

١) هل كان السلف قاطبة على مذمة الكلام وأهله؟

٢) هل استخدام العقل والنظر في الاستدلال العقدي أو المسائل الإلهية ممنوع عند السلف؟

٣) ما حكم دراسة علم الكلام، والجدال به في التعليم والتعلم؟

٤) ما مكانة كتاب الهروي في جمع واستقراء نصوص مذمة الكلام وأهله؟

أهداف البحث:

تكمن أهداف البحث في النقاط التالية:

- الوقوف على بيان علم الكلام ومنهج المتكلمين في الاستدلال.
- بيان طريقة إقرار العقائد بين منهج الوحي وطريق المتكلمين.
- اهتمام السلف بذم أهل الكلام والتحذير من آرائهم المخالفة لأهل السنة.

الدراسات السابقة:

يوجد عددٌ من الدراسات والأبحاث تناولت علم الكلام والمتكلمين – وهو ما نعرج القول عنه- أما عن كتاب الهروي «ذم الكلام وأهله»، فلم أجد فيما أعلم دراسة علمية

(١) رغم عدم سبقه، فقد سبقه عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي (المتوفى: ٤٥٤هـ) بكتاب: «أحاديث في ذم الكلام وأهله».

تناولته، وجاءت الدراسات والأبحاث الأكاديمية عن علم الكلام والمتكلمين من الأقدم للأحدث كالآتي:

(١) دراسة (شرف ١٩٨٧):

بعنوان: «**علم الكلام**»، بحث مقدم من: شرف، عبد الله السيد. نُشر بمجلة القافلة، الناشر: شركة أرامكو، السعودية- المجلد: ٣٥/ العدد: ٥، بتاريخ: ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

(٢) دراسة (فتاح ١٩٩٧):

بعنوان: «**منهج المتكلمين، دراسة وتقويم**»، بحث مُحكم مُقدم من: فتاح، عرفان عبد الحميد. نُشر بمجلة إسلامية المعرفة، الناشر: المعهد العالمي للفكر الإسلامي - مكتب الأردن، المجلد: ٢/ العدد: ٨، الأردن، بتاريخ: ١٤١٧ هـ/ ١٩٩٧م.

(٣) دراسة (عبيدات ٢٠٠٠):

بعنوان: «**علم الكلام: التعريف، النشأة، المنهج -دراسة نقدية-**»، بحث مُحكم مقدم من: عبيدات، عبد الكريم. نُشر بمجلة جامعة إربد الأهلية، الناشر: إربد للبحوث والدراسات، المجلد: ٣/ العدد: ١، الأردن، بتاريخ: ٢٠٠٠م.

(٤) دراسة (بشارة ٢٠٠٠):

بعنوان: «**منهج المتكلمين في الغيبيات: دراسة نقدية في ضوء عقيدة السلف**»، رسالة دكتوراه مقدمة من: بشارة، جلال الدين عبد القادر. تحت إشراف: تبيدي، جمال الدين محمد علي عبد الحميد. جامعة أم درمان الإسلامية- كلية الدراسات العليا- السودان. بتاريخ: ٢٠٠٠م.

(٥) دراسة (الأمين ٢٠١٨):

بعنوان: «**علم الكلام وعلوم التأويل**»، بحث مُحكم مقدم من: الأمين، إحسان. نُشر بمجلة مسارات، الناشر: مركز مسارات للدراسات الفلسفية والإنسانيات، العدد: ١٦، تونس، بتاريخ: ٢٠١٨م.

التعقيب على الدراسات والأبحاث السابقة:

تطرقت الدراسات السابقة لعلم الكلام نقدًا وتحليلًا؛ فمنها من تحدث عن علم الكلام وماهيته ونشأته وذلك كما في دراستي: (شرف ١٩٨٧)، و(عبيدات ٢٠٠٠)، ومنها ما تناول منهج المتكلمين في العموم ونقده كدراسة: (فتاح ١٩٩٧)، ومنهجهم في الغيبيات كما في دراسة: (بشارة ٢٠٠٠)، وتناولت دراسة (الأمين ٢٠١٨) دراسة مقارنة بين علم الكلام وعلوم التأويل. أما عن هذه الدراسة فقد تباينت عنهم حيث اختصت في تناول كتاب: ذم الكلام وأهله للهروي، والنظرة السلفية التي عليها أهل السنة بخصوص علم الكلام.

حدود البحث:

جاءت حدود البحث في علم العقيدة؛ حيث سيدور أولا حول إيضاح الفرق في تقرير العقائد بين منهج الوحي ومنهج المتكلمين، وثانيا سنقوم علم الكلام من خلال كتاب: «ذم الكلام وأهله» للهروي؛ حيث تعرض البحث لأبوابه ومسائله.

منهج البحث:

اتبعت في بحثي هذا المنهج النقدي والمتضمن:

١) المنهج الوصفي الاستدلالي وذلك من خلال تتبع علم الكلام ومنهج المتكلمين في تناولهم دراسة العقيدة واستدلالاتهم.

٢) المنهج التحليلي من خلال تحليل وبيان آراء أبرز ما أورده الإمام الهروي في كتابه: «ذم الكلام وأهله»، لبيان منهج المتكلمين وذم آرائهم المخالفة لمنهج أهل السنة واتباع السلف في ذلك.

تبويب البحث:

اشتمل البحث على التالي:

المقدمة: واشتملت على أهمية الموضوع وأسباب اختياره، وإشكالية البحث وتساؤلاته، وأهدافه، والدراسات السابقة، وحدود البحث، ومنهج الدراسة في البحث، وتبويبه.

التمهيد: وفيه مطلبان:

المطلب الأول: مفهوم علم الكلام ونشأته.

المطلب الثاني: التعريف بالإمام الهروي وبكتابه «ذم الكلام وأهله» وأهميته.

المبحث الأول: تقرير العقائد بين منهج الوحي ومنهج المتكلمين، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: منهج الوحي في تقرير العقائد.

المطلب الثاني: منهج المتكلمين في تقرير العقائد.

المبحث الثاني: تحليل الموقف السلفي من خلال النصوص الواردة في كتاب الهروي.

الخاتمة: وفيها أهم النتائج التي توصلت إليها والتوصيات.

الفهارس: واشتملت على: فهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات.



تمهيد

المطلب الأول

مفهوم علم الكلام ونشأته

مفهوم علم الكلام:

ورد في مفهوم علم الكلام عدة تعاريف من أهمها ما يلي:

١- قال الإمام ابن عرفة: «علم الكلام هو العلم بأحكام الألوهية، وإرسال الرسل، وصِدْقها في كل أخبارها، وما يتوقف شيء من ذلك عليه خاصًا به، وتقرير أدلتها بقوة هي مظِنة لرد الشبهات وحلّ الشكوك. فيخرج المنطق»[١].

٢- وعرفه الإيجي فقال: «والكلام علم يقتدر معه على إثبات العقائد الدينية بإيراد الحجج ودفع الشبهة والمراد بالعقائد ما يقصد به نفس الاعتقاد دون العمل وبالدينية المنسوبة إلى دين محمد فإن الخصم وإن خطأناه لا نخرجه من علماء الكلام»[٢].

٣- وذكر ابن خلدون في مقدمته هو «علم يتضمن الحجاج عن العقائد الإيمانية بالأدلة العقلية والرد على المبتدعة المنحرفين في الاعتقادات عن مذهب السلف، وأهل السنة»[٣].

ومن هذه التعريفات السابقة نستخلص بأن علم الكلام يدور جملة حول القيام بالاحتجاج لمسائل العقيدة الإسلامية بالأدلة العقلية وليس بالأدلة الشرعية.

---

(١) ابن عرفة، محمد بن محمد، المختصر الكلامي، تحقيق وتعليق: نزار حمادي، دار الضياء، الكويت، ط١، ٢٠١٤م. (ص٧٨).

(٢) الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٩٩٧م. (١/ ٣١).

(٣) ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد، تاريخ ابن خلدون، المسمى: «ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب»، تحقيق خليل شحادة، دار الفكر، بيروت، ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (١/ ٥٨٠).

نشأة علم الكلام:

مر علم الكلام بمراحل نضجه منذ النشأة كباقي العلوم، ونتحدث عن مراحل خمس كما ذكرها العلماء:

المرحلة الأولى: النشأة (ق ١ - ٢هـ):

اتسمت المرحلة الأولى بالتأثر بالكتاب والسنة، اللذين أثَّرا على علم الكلام من عدة نواح، هي:

- بيان العقائد الإسلامية، مثل: الألوهية- النبوة-البعث.
- مناقشة العقائد المسيحية واليهودية والوثنية.
- دعوته لإطلاق العقول، وتحرير الفكر؛ بالتأمل والنظر.
- احتواؤه على المحكم والمتشابه من الآيات، مما فتح باب الاختلاف في النوع الثاني(١).

وقد فتح ذلك باب الاختلاف في مسائل عديدة، تناولها المتكلمون.

المرحلة الثانية: التدوين وظهور الفرق (ق ٢ - ٥هـ):

حيث بدأت مسائل العقيدة تتبلور، وتتخذ تناولاتها مسارات عديدة، تختلف في المنهج، بحسب الالتزام أو عدمه بالنقل والعقل، فظهرت الفرق وتنوعت مذاهبها، مثل: المعتزلة(٢)، والأشاعرة(٣)، والماتريدية(٤)، وغيرها من مسائل العقيدة التي تناولها المتكلمون، بالإضافة إلى الشيعة، بأقسامها المتعددة(٥).

---

(١) الشافعي، حسن محمود، المدخل إلى دراسة علم الكلام، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية- باكستان، ط٢، ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠١م، (ص ٤٩).

(٢) ابن الوزير، محمد بن إبراهيم، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، حققه وعلّق عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، (٥/ ٢٠٩).

(٣) ينظر: موسى، جلال محمد عبد الحميد، نشأة الأشعرية وتطورها، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.

(٤) الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد، العرش، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م، (ص١٤٩).

(٥) الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد سيد كيلاني. (١/ ١٤٥).

المرحلة الثالثة: التطور والاختلاط بالفلسفة (ق ٦- ٩هـ):

حيث اتسمت تلك المرحلة بعدة سمات:

- اختلط علم الكلام بإنتاج الفلاسفة المسلمين في الإلهيات، وانعكس ذلك على الأشاعرة والشيعة، مثل: الطوسي والحلي الاثني عشريين(١).
- اختفت النزعات المتطرفة من الفكر الزيدي، حيث امتزجت تلك النزعات بالمذاهب المغالية، مثل: الشيعة الإسماعيلية، التي اتجهت للفلسفة الباطنية(٢).
- اختفت الخوارج، ولم يبق إلا الإباضية، الذين عاشوا في شمال إفريقيا وعمان(٣).

المرحلة الرابعة: الفتور والتقليد (ق ١٠- ١٢هـ):

وقد اتسمت تلك المرحلة بعدة سمات، هي:

- غلبة أسلوب الحواشي والتقارير الملحقة بالمتون القديمة، وشرحها على المؤلفات الكلامية، وأساطين هذا الأسلوب من أمثال (ميرزا خان)، والسيالكوتي، والخيالي والعصام، وغيرهم.
- استقرار المدرسة الأشعرية في مصر وأفريقيا والعالم العربي، وتمركز الماتريدية في تركيا وشبه القارة الهندية، وسادت الاثنا عشرية في إيران، بعد أن كانت مقرًّا خصبًا للفكر الأشعري السني.
- زاد التقارب بين علم الكلام والتصوف، حتى صار المؤلفون -في تلك المرحلة- يلحقون بكتبهم فصولًا صوفية، وغلب مزج علم الكلام بالتصوف على المفكرين الفرس، وذلك على أيدي (الداماد)، و(صدر الدين الشيرازي)، وغيرهما من الفرس.
- شهدت الماتريدية نشاطًا ملحوظًا في تلك المرحلة؛ لاعتناء الأتراك بالمذهب(٤).

---

(١) الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام، (ص١٠٨).

(٢) الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام، (ص١١١).

(٣) الشهرستاني، الملل والنحل، (١/ ١٣٤، ١٣٥).

(٤) الشافعي، المدخل إلى دراسة علم الكلام، (ص١١٦).

المرحلة الخامسة: الحديثة (ق ١٣، ١٤هـ):

وقد نتج عن الهجمة الغربية على التراث الإسلامي، وتربصها بالدول الإسلامية ظهور مدارس اتسمت بسمات المرحلة، من الدعوة إلى التمسك بالأصول، كلٌّ بحسب مذهبه العقدي، وهي:

- الفكر الحنبلي والتراث السلفي، وخاصة على يد الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب، وعاد فكر شيخ الإسلام ابن تيمية يمارس دورًا لعله لم يتهيأ -له من قبل- في العالم الإسلامي.
- استمر الاستقطاب بين المذهبين: السني، والشيعي الاثني عشري للعالم الإسلامي، فحافظت الأشعرية على وجودها لجهود الأزهر في الحفاظ عليها، وأسهم نفوذ العثمانيين في الحفاظ على المذهب الماتريدي، بينما ظلت الإباضية والإسماعلية والزيدية في أطراف الجزيرة، وثغور الهند، وجبال المغرب العربي.
- ظهور أديان جديدة، منشقة على الإسلام، كالبهائية[1] والبابية[2] في فارس، والقاديانية[3] في الهند، ومن قبلها الديانة الأكبرية التي قضى عليها جهود الشيخ السرهندي.
- مال بعض المفكرين إلى نزعة عقلية اعتزالية في مواجهة القضايا والصراعات المحتدمة، ويمكن أن يذكر -في هذا الصدد جمال الدين الأفغاني والشيخ محمد عبده، ومدرستهما.



(١) أيوب، حسن محمد، تبسيط العقائد الإسلامية، دار الندوة الجديدة، بيروت، ط٥، ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣م. (ص٣٠٧).

(٢) عواجي، غالب بن علي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، المكتبة العصرية الذهبية، جدة، ط٤، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م. (٢/ ٦٤٨).

(٣) إلهي ظهير، إحسان، القاديانية دراسات وتحليل، إدارة ترجمان السنة - باكستان، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

المطلب الثاني

التعريف بالإمام الهروي وبكتابه (ذم الكلام وأهله) وأهميته

يُعرف بشيخ الإسلام والحافظ الكبير أبو إسماعيل عبد الله بن محمد بن علي بن محمد الأنصاري الهروي، ويعود نسبه إلى الصحابي أبي أيوب الأنصاري ﷺ. ولد سنة ٣٩٦ هـ، بمدينة هرات وفيها درس الفقه والحديث وعلم الرجال والتفسير، كما كان يتردد على مدينة نيسابور لطلب العلم. وقد ذكر الذهبي أنه قد سمع عدداً من العلماء يفوق الأربعين شيخًا ما بين مفسر ومقرئ ومحدث وواعظ وأديب(١). قال عنه جلال الدين السيوطي: "وكان إماما متقنًا قائما بنصر السنة ورد المبتدعة"(٢).

ويعد كتاب (ذم الكلام وأهله) من أبرز ما كتبه الإمام الهروي، وقد تضمن ١٩ بابا يحذر فيها من علم الكلام ويرد فيه على المتكلمين واستشهد فيه بالأحاديث النبوية وأقوال الصحابة والتابعين ثم أقوال العلماء إلى عصره. ويعتبر الكتاب من أهم المصادر في الرد على المتكلمين حيث نقل عنه ابن تيمية في كتابه (بيان تلبيس الجهمية) وفي كتاب (الاستقامة)، ولخصه السيوطي في (صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام)، ونقل عنه الذهبي في (تاريخ الإسلام حوادث ووفيات) وانتقاه برهان الدين البقاعي في منتقاه وسماه (أحسن الكلام)(٣).

والكتاب غني بالمادة الحديثية الواسعة، ومصنف على طريقة السلف التي استقرت عليها التآليف الشرعية على مر السنين آنذاك، كما ظهر منذ عصر التدوين. وهو منهج يتمثل في ترك الأحاديث والآثار تعبر عن أفكارهم دون أن يتدخلوا كثيرًا في التعليق والشرح معتمدين، ويخرج فكرهم وفقههم في ترجمة وتصنيف تلك الأحاديث وأقوال السلف التي

---

(١) الذهبي، الحافظ شمس الدين، سير أعلام النبلاء، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، (١٨\٥٠٣).

٢) السيوطي، جلال الدين، طبقات الحفاظ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٣، (ص ٤٤٠).

٣) ينظر مقدمة المحقق لكتاب الإمام الهروي: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل ففيها تفاصيل كثيرة عن الكتاب لا يُستوعب ذكرها في هذا البحث، وقد أخرجه في ٥ أجزاء، الناشر: مكتبة العلوم والحكم - المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ - ١٩٩٨م.

تعتبر دالة على مقاصدهم، كما نشاهد هذا النسق في موطأ مالك وصحيح البخاري، وجل التأليف في تدوينها.

وهذا المنهج يوضح كم يعد ملائما لموضوع الكتاب فهو في ذم الجدل والرأي الذي يعتمد عليه المتكلمون فكان نص الكتاب جله مسند من نصوص النبي ﷺ والصحابة -رضوان الله عليهم- ولم يستوعب ذلك من اللجوء إلى الجدل وعلم الكلام.

ولا شك أنهم اهتموا بالمحافظة على الإسلام بنقاوته الأولى، ومن ثم فقد هاجموا بشدة المتكلمين والفلاسفة، أما موقفهم الحازم من مدرسة الرأي فهو يعبر أيضًا عن رغبتهم الشديدة في التزام السنة دون اللجوء إلى القياس أو الرأي إلا عند الضرورة القصوى وهذا القدر الذي قبلوه يفسر موقف الهروي من الأئمة في مؤلفه (ذم الكلام وأهله) حيث أحسن الثناء على الشافعي وأورد عنه سبعا وعشرين روايةً، وعن الإمام الأوزاعي إمام أهل الشام المعروف بانتصاره للسنة ومدرسة الحديث واحدا وعشرين قولًا، وكان الهروي يقرن في الاستدلال في كتابه بين الأئمة؛ لتثبيت ما سوده، وكان الغالب عليه اتباع الحديث كما ذكر عنه ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية.

كما اقتبس عن الإمام مالك في ستة مواضع، وأثنى عليه، واقتبس عن الليث بن سعد فقيه المصريين خمس عشرة رواية، ومعروف بالطبع أن مدرسة الليث قريبة من مدرسة الإمام مالك من حيث الاهتمام بالنص وتقديمه على الرأي والقياس.

ولم ينقل شيخ الإسلام الهروي عن أبي حنيفة وتلامذته، رغم أنه كان كثر الاعتماد من محمد بن الحسن الشيباني على الحديث، لكن يرجع ذلك إلى الانطباع الذي اتسمت به تلك المدرسة في بداية نشوئها؛ بسبب توسعها في القياس والرأي، فاستمر يؤثر على نظرة الأئمة خلفهم بتلك النظرة، وهو ما انطبع على كتاب شيخ الإسلام الهروي، فمضمون الكتاب الذي يتضح من عنوانه ذم الكلام والرأي فكيف ينتظم أن يأخذ عن مدرسة الرأي.

وإذا كان النزاع بين مدرستي النص -السلف- والرأي -المتكلمين- قد أخذ هذه الأبعاد، فإن الخلافات بين المحدثين الملتزمين بعقيدة السلف والأصوليين الآخرين الذين

اعتمدوا على علم الكلام في بناء أصول الدين، يبدو أوسع وأشد لأسباب تاريخية وعقائدية معًا. فقد بنى المعتزلة آراءهم في أصول الدين على العقل واستخدموا المنطق وعلم الكلام، فغلبت النزعة العقلية على مباحثهم العقدية، فقامت الفتن واختبرت الأئمة والمحدثين ووصل الابتلاء للسياط والقتل، كما هو معروف في فتنة خلق القرآن، وما حدث بها.

واستمرت النزعة العقلية ومآثر النظر في مدرستي الأشاعرة والماتريدية بعد خفوت صوت المعتزلة، فكلتاهما قد التزما بالنزعة العقلية والتي بدورها انحصرت في (تأويل النصوص) تأويلًا يبعد كل تصور يفضي إلى التشبيه والتجسيم حسب تعليل المدرستين، لكن شيخ الإسلام الهروي - كمحدث ملتزم بمذهب السلف في مآخذ العقيدة - لا يقر البحث في أصول الدين على أساسٍ عقلي -كما سيأتي- سواء كان المبحث مطلقًا أو مقيدًا بدائرة النصوص، فالنصوص -في رأيه- تكفي لبيان أصول العقيدة، ولا حاجة بعد ذلك للاستدلالات العقلية والأدلة المنطقية لتدعيمها أو شرحها. فهو يرى إذًا الاقتصار على ما ورد في الكتاب والسنة، ومن هنا جاءت حملته الشديدة على المعتزلة والأشاعرة في كتابه (ذم الكلام وأهله)[1].



(١) الرُّوداني، محمد بن محمد بن سليمان، صلة الخلف بموصول السلف، المحقق: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م (ص: ٢٤٢).

المبحث الأول

تقرير العقائد بين منهج الوحي ومنهج المتكلمين

إن من الضروري قبل الولوج في تحليل عام لموقف السلف من علم الكلام من خلال كتاب الإمام الهروي، أن نبين أولا الفرق بين طريقة السلف الصالح في تلقي العقيدة الإسلامية وتقريرها، والمعتمدة في ذلك على الوحي، وبين تلك التي استخدمها أهل الكلام.

المطلب الأول

منهج الوحي في تقرير العقائد

يعتمد منهج الوحي في الاستدلال القرآني – بصفة عامة– على الدليل، وهو مقتضى قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن رَّسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوۡمِهِۦ لِيُبَيِّنَ لَهُمۡۖ﴾[إبراهيم: ٤]؛ أي: ليفقهوا – عنه– ويُفهّمهم ما يدعوهم إليه، ليثبت حجة على الله عليهم(١). والقرآن الكريم هو المنبع الصافي للعقيدة، وقد تنوعت أساليبه وغاياته في تقرير مسائل العقيدة حسب مدارك المخاطبين. وبما أن العقل هو مناط التكليف، هيأه الله في الإنسان ليكون أداة للتلقي والإدراك والفهم والنظر، وقد عناه المنهج القرآني بالخطاب المنبثق بالحجة والبرهان في بيان العقيدة وقضايا التوحيد. فلم يكن المنهج القرآني مقتصراً فقط في تقرير العقائد على الإخبار على وحدانية الله واستحقاقه بالعبادة وحده دون سواه، وعلى بيان أركان الإيمان، بل أقام البراهين والحجج على ذلك بمنهج عقلي فريد جمع بين الدليلين السمعي والعقلي. وعلى ذلك فقد استرشد علماء السلف في تقرير مسائل العقيدة هذه بالمسلك العقلي الذي ورد في القرآن وكذلك في السنة النبوية الصحيحة واعتمدوا خطوات محددة في الاستدلال ومنها:

أولًا: الأقيسة العقلية الصحيحة: إن العلم الإلهي لا يجوز أن يستدل فيه بقياس تمثيلي يستوي فيه الأصل والفرع، ولا بقياس شمولي تستوي فيه أفراده، فإن الله سبحانه ليس كمثله

---

(١) الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، هذبه وحققه بشار عواد معروف وعصام فارس الحرستاني، الرسالة، بيروت، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م، (٤/ ٤٣٩).

شيء، فلا يجوز أن يمثل بغيره، ولا يجوز أن يدخل تحت قضية كلية تستوي أفرادها... ولكن يستعمل في ذلك قياس الأولى، سواء كان تمثيلًا أو شمولًا[1]. فمثلًا، صفة العلم، لا يجوز أن يدرج – فيها- علم الله – تعالى- مشبهًا بعلم العباد، ولا يصح أن يستوي – فيه- الأصل والفرع.

فعلم الله –تعالى- يختلف عن علم العباد، وسمعه يخالف سمعهم، وبصره كذلك، فلا يشتركان سوى في أصل الصفة، ومن ثم، فلا يجوز أن يشترك هو والمخلوق في قياس تمثيل، ولا في قياس شمول تستوي أفراده، ولكن يُستعمل في حقه المثل الأعلى، وهو أن كل ما اتصف به المخلوق من كمال فالخالق أَوْلَى به، وكل ما تنزه عنه المخلوق من نقص فالخالق أَوْلَى بالتنزيه عنه، فإذا كان المخلوق منزها عن مماثلة المخلوق مع الموافقة في الاسم، فالخالق أَوْلَى أن يُنزَّه عن مماثلة المخلوق، وإن حصلت موافقة في الاسم[2].

وللقياس العقلي مسالك متعددة، هي:

أ. **القياس الاقتراني**:

هو استنتاج النتيجة من مقدمتين[3]، كقوله تعالى: ﴿أَفَرَءَيْتُم مَّا تُمْنُونَ۝٥٨ءَأَنتُمْ تَخْلُقُونَهُۥٓ أَمْ نَحْنُ ٱلْخَٰلِقُونَ۝٥٩﴾[الواقعة: ٥٨-٥٩]، فبيَّن أنَّا لم نخلق المني؛ لتعذره علينا، فوجب أن يكون الخالق غيرنا[4].

---

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ-١٩٩١م، (١/ ٢٩).

(٢) ابن تيمية، التدمرية: تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، تحقيق محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٦، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م، (ص٥٠).

(٣) حجر، السيد رزق، مسائل العقيدة ودلائلها بين البرهنة القرآنية والاستدلال الكلامي، سلسلة دعوة الحق، كتاب شهري محكَّم، (ص٩١).

(٤) الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط١، ١٣٧٦هـ-١٩٥٧م، (٣/ ٤٦٩).

كذلك، قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَتَّبِعِ ٱلْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ يَضِلُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ﴾[ص: ٢٦]، مقدمتان ونتيجة؛ لأن اتباع الهوى يوجب الضلال، والضلال يوجب سوء العذاب، فأنتج أن اتباع الهوى يوجب سوء العذاب. وقوله: ﴿ فَلَمَّا جَنَّ عَلَيْهِ ٱلَّيْلُ رَءَا كَوْكَبًاۖ قَالَ هَٰذَا رَبِّيۖ فَلَمَّآ أَفَلَ قَالَ لَآ أُحِبُّ ٱلْأَفِلِينَ ﴾[الأنعام: ٧٦]، أي: القمر أفل، وربي فليس بآفل، فالقمر ليس بربي، أثبته بقياس اقتراني، جلي من الشكل الثاني، واحتج بالتعبير على الحدوث، والحدوث على المحدث[١]. فلما اقترن القمر بظاهرة الأفول تعذَّر أن يقبل عقل (إبراهيم) -عليه- السلام- أن يكون -له- ربًّا، وتحقق -عنده- علم أن ربه دائم لا يزول[٢].

ب. **القياس الاستثنائي**:

وهو أن يصرِّح بالنتيجة أو نقيضها في المقدمة[٣]، يقول (الزركشي): «وقد يكون هذا الإضمار في القياس الاستثنائي أيضًا، ومن هذا قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتَ فَظًّا غَلِيظَ ٱلْقَلْبِ لَٱنفَضُّواْ مِنْ حَوْلِكَۖ﴾[آل عمران: ١٥٩]، وقد شهد الحس والعيان أنهم ما انفضوا من حوله، وهي المضمرة، فانتفى عنه - صلوات الله عليه- أنه فظ غليظ القلب»[٤]، بنص الآية، أي: لنت مع رحمة الله: إذ كان لينه في ذلك كله لينًا لا تفريط معه لشيء من مصالحهم، ولا مجاراة لهم في التساهل في أمر الدين، فلذلك كان حقيقًا باسم الرحمة[٥].

ج. **القياس المضمر**:

كقول الله تعالى: ﴿إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ ٱللَّهِ كَمَثَلِ ءَادَمَۖ﴾[آل عمران: ٥٩]؛ فهو من تشبيه الغريب بالأغرب؛ لأن خلق آدم من خلق عيسى؛ ليكون أقطع للخصم، وأوقع في

---

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (٣/ ٤٧٠).

(٢) ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ، (٣/ ٢٦٠).

(٣) حجر، مسائل العقيدة ودلائلها، (ص٩٣).

(٤) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (١/ ٣١٤).

(٥) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ، (٤/ ١٤٤).

النفس، وفيه دليل على جواز القياس، وهو رد فرع إلى أصلٍ لشبه ما[1]؛ لأنه إذا كان عيسى قد وُلِد من دون أَب له ولا أم، فهو أعجب أمرًا من عِيسَى[2]، فردَّ الفرع إلى الأصل؛ لوقوع الشبه في إعجاز الخلق، واعتمد القياس العقلي الاستثنائي؛ باعتبار أن الولادة من دون أب وأم أظهر في الاستدلال على قدرة الخالق.

د. **قياس الخلف**:

هو تبيين المطلوب من جهة كذب نقيضه[3]، وذلك بإثبات تناقض ما يدعيه الخصم مع العقل، كقوله تعالى: ﴿ لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَاۚ ﴾[الأنبياء: ٢٢]. أي: لو كان الكون له مدبران وربان، أو أكثر من ذلك، لاختل نظامه، وتقوضت أركانه[4]، وجاءت (إلَّا) -في الآية- بمنزلة: مثل وغير[5]، ومن هذه الآية، أخذ المتكلمون دليل التمانع[6]. فافترض القرآن - في الآية- صحة قول الخصم بوجود آلهة مع الله، وحاشاه سبحانه، واعتمد قرينة الفساد في نظام الكون دليلًا على تعذر اجتماع آلهة في الكون؛ حيث إنه من المحال توافق إرادتهم، ومن ثم، دوران الكون على هذا النظام المحكم.

هـ. **قياس التمثيل**:

هو أن يقيس المستدل الأمر الذي يدعيه على أمر معروف، ويبين الجهة الجامعة بينهما[7].

---

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، (٣/ ٤٢٦).

(٢) الفرَّاء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١، (١/ ٢١٩).

(٣) حجر، مسائل العقيدة ودلائلها، (ص٩٤).

(٤) السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م، (ص٥٢١).

(٥) سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م، (٢/ ٣٣١).

(٦) العسكري، الحسن بن عبد الله، الوجوه والنظائر، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م، (ص٣٤٦).

(٧) حجر، مسائل العقيدة ودلائلها، (ص٩٧).

وهذا النوع من القياس وردت به الأمثال التي بمعنى المشابه والنظير، حيث يمثل فيه الشيء المعين بنظيره المعين[1]، أي: يتم فيه مقايسة معين (هو الفرع) بمعين (هو الأصل) لتحقق اشتراكهما في العلة المؤثرة ثم إلحاق الفرع بحكم الأصل.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ وَيُحْيِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾[الروم: ١٩]. وجاء قياس الإعادة على إخراج النار من الشجر الأخضر، فعلَّم سبحانه كيفية الاستدلال برد النشأة الأخرى إلى الأولى والجمع بينهما بعلة الحدوث ثم زاد في الحجاج بقوله: ﴿ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُم مِّنَ ٱلشَّجَرِ ٱلْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَآ أَنتُم مِّنْهُ تُوقِدُونَ﴾[يس: ٨٠][2]، فقاس الإعادة على بداية الخلق؛ باعتبار أن الخلق من العدم أدلُّ على إمكان الإعادة، وقد سبق معنا أن هذا النوع من القياس لا يستعمل في حق الباري ﷻ.

ثانيًا: الاستدلال العقلي بالتأمل في الكون:

حيث دعا القرآن الكريم إلى التأمل في الكون، واستشعار عظمة الخالق سبحانه؛ بإعمال الفكر، واستدلال العقل، ورؤية عظمة الخالق تتجلى في اتساق الخلق، وتناسق المخلوقات. قال تعالى: ﴿ قُلْ سِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُوا۟ كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْءَاخِرَةَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴾[العنكبوت: ٢٠].

فدعت الآية إلى التأمل في الكون، وإنما ذكر النشأة الآخرة؛ لأنها بعد الخلق الأول[3]، فإن لم يحصل للخلق هذا العلم فعليهم بالعلم الفكري من خلال التفكر في أرجاء المعمورة؛ وهذا لأن الإنسان له مراتب في قوة الإدراك فبعضهم يدرك شيئًا من غير تعليم، وإقامة برهان له[4]،

(١) الجربوع، عبد الله بن عبد الرحمن، الأمثال القرآنية القياسية المضروبة للإيمان بالله، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م، (١/ ١٠٠).

(٢) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، مرجع سابق، (٣/ ٥٦٥).

(٣) البلخى، مقاتل بن سليمان، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ، (٣/ ٣٧٨).

(٤) الرازي، محمد بن عمر، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ، (٢٥/ ٤٠).

وبعضهم يحتاج إلى توجيه الخطاب الإرشادي: انظروا كيف بدأت الخلق؛ فاعتبروا الإعادة بالابتداء(1).

ثالثًا: السبر والتقسيم.

وهو باب من أبواب الاستدلال الكاشف للحقيقة، الهادي إليها، وهو – أيضًا- من أبواب الجدل، يتخذه المجادل سبيلًا لإبطال دعوى من يجادله، بأن يذكر أقسام الموضوع الذي يجادل فيه، ويبين أنه ليس في أحد هذه الأقسام خاصة تسوغ قبول الدعوى فيه، فيبطل دعوى الخصم(2)، بمعنى: تفنيد دعاوى الخصم عن طريق بيان عدم اتفاق دعواه مع العقل.

ومنه قوله تعالى: ﴿ أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ ﴾[الطور: ٣٥].

ويعتمد المنهج القرآني على إعمال الفكر، فيتساءل: أخلقوا من غير شيء خلقهم فوجدوا بلا خالق؟ وذلك مما لا يجوز أن يكون، لأن تعلق الخلق بالخالق من ضرورة الاسم، فلا بد له من خالق، فإن أنكروا الخالق لم يجز أن يوجدوا بلا خالق، أم هم الخالقون، لأنفسهم، وذلك في البطلان أشد؛ لأن ما لا وجود له كيف يخلق، فإذا بطل الوجهان، قامت الحجة عليهم بأن لهم خالقًا، فليؤمنوا به(3).

فتناول القرآن دعوى الخصوم الذين يحتجون بأن من مات لا يعود، ويبنون على ذلك أن العودة محال؛ بحكم ما اعتادوه وألفوه، فرد –عليهم- القرآن بأن ما قالوه يقود إلى أحد احتمالين:

الأول: احتجاجهم بعدم عودة الأموات دليل محسوب عليهم؛ لأن الخلق من العدم يقتضي العودة منه، وهو –عقلًا- أمكن من الإيجاد –أصلًا- من عدم.

---

(١) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ - ١٩٩١م، (١/ ١١٤).

(٢) أبو زهرة، محمد، المعجزة الكبرى القرآن، دار الفكر العربي، (ص٤٠٢).

(٣) البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل في تفسير القرآن، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٠هـ، (٤/ ٢٩٥).

الثاني: عدم ادعاء أحد أن عملية الخلق منسوبة إليه يقتضي نسبة الخلق إلى الله، الذي ليس كمثله شيء؛ بحكم أن البشر متشابهون، والخالق -بذلك- يتمايز عنهم؛ لطلاقة قدرته.

رابعًا: التسليم الجدلي للخصم

وهو افتراض المحال، إما منفيًّا أو مشروطًا بحرف الامتناع؛ ليكون المدَّعى ممتنع الوقوع؛ لامتناع وقوع شرطه[1]. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ وَلَعَلَا بَعْضُهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍۚ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ عَمَّا يَصِفُونَ﴾[المؤمنون: ٩١].

ويفترض القرآن المحال، فالحقيقة أن لا إله مع الله، ولم يتخذ الله ﷻ ولدًا، ولكننا لو سلمنا جدلًا بهذا الافتراض الخاطئ فما هي النتائج التي تترتب على ذلك: يترتب على ذلك استعلاء بعضهم على بعض، فلا ينتظم أمر الكون ولا ينفذ فيه حكم ولا تتحقق مصلحة، وبالتالي في ذلك اختلال نظام المخلوقات واستحالة استمراره[2]، فأثبت سبحانه استحالة تعدد الآلهة عن طريق افتراض التسليم بصحة رأي الخصم، وهذا أبلغ ما يكون من الحجاج. وهو الأصل الذي عليه الاعتماد في صحة التوحيد؛ لأنه لو كان إله آخر، لبطل الخلق[3]؛ بانتفاء اتفاق طرائق الخالقين في الخلق، ومن المحال - كما ذكرنا- آنفًا اتفاق إرادتهم - جميعًا- في هذا النظام المتناسق للكون، وما فيه من مخلوقات.

خامسًا: الاستفهام التقريري

هو الاستفهام عن الأمور الجلية الواضحة، التي يمنع جلاؤها ووضوحها أن يجحدها أحد أو يماري فيها[4]، بمعنى أن يوجه القرآن سؤالًا تعتمده النفوس، وتقرره الفطرة، فلا يملك الخصم سوى التسليم والإذعان. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوَلَيْسَ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ

(١) حجر، مسائل العقيدة ودلائلها، (ص١٠٧).

(٢) مسلم، مصطفى، مباحث في التفسير الموضوعي، دار القلم، ط٤، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م، (ص١٥٤).

(٣) الرماني، علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله- محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٦م، (ص١٠٩).

(٤) حجر، مسائل العقيدة ودلائلها، (ص١٠٨).

وَٱلۡأَرۡضَ بِقَٰدِرٍ عَلَىٰٓ أَن يَخۡلُقَ مِثۡلَهُمۚ بَلَىٰ وَهُوَ ٱلۡخَلَّٰقُ ٱلۡعَلِيمُ﴾[يس: ٨١]. يقول (ابن تيمية): «وهذه مقدمة معلومة بالبداهة ولهذا جاء فيها باستفهام التقرير الدال على أن ذلك مستقر معلوم عن المخاطب»(١)، فيعمل عقله في التقرير بجواب الاستفهام، فإذا أضيف -إلى هذا الأصل- أن المخلوق ليس بخالق، لزم -عن ذلك- أن تكون صفات المخلوق: إما منتفية عن الخالق، وإما موجود في الخالق على غير الجهة التي هي عليها في المخلوق(٢).

وقد أخبر الله -تعالى- بأنه قادر على نفس فعله، وهو أن يخلق، فنفس أن يخلق فعل له، وهو قادر عليه، ومن يقول: لا فعل له، وأن الفعل هو عين المفعول، يقول: لا يقدر على فعل يقوم به البتة، بل لا يقدر إلا على المفعول المباين له، الحادث بغير فعل منه -سبحانه- وهذا أبلغ في الإحالة من حدوثه بغير قدرة(٣).

وفي الفقرة السابقة رد عقلي على منكري الخلق والمعاد، فبنى القرآن على خلق السماوات والأرض، وأن نظام الكون المتحد يدل على صانع واحد، وهو ما لا يملك المنكر سوى التسليم به، والإذعان له، ويأتي الاستفهام التقريري للمنكرين: هل من المتعذر -عقلًا- على من خلق السماوات الأرض، الذي يشمل خلق ما بينهما من مخلوقات، على هذا التناسق البديع، أن يخلق المخلوقات، فضلًا عن يعيدها بعد الموت.

فإذا أقر المنكر بما سبق، آمن بأن فعل الله -تعالى- ليس بمنزلة غيره، الذي يفعل بالآلات والكلفة، والنصب والمشقة، ولا يمكنه الاستقلال بالفعل، بل لا بد معه من آلة

(١) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، (١/ ٣٥).

(٢) حجر، مسائل العقيدة، (ص١١٠).

(٣) ابن القيم، محمد بن أبي بكر، شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م، (ص١٥٥).

ومعين، بل يكفي في خلقه لما يريد أن يخلقه ويكونه نفس إرادته، وقوله للمكون: (كن)، فإذا هو كائن كما شاءه وأراده[1]، وهو الطريق الحق للاستدلال على وجود الله، والإيمان به.



المطلب الثاني

منهج المتكلمين في تقرير العقائد

تميزت مناهج المتكلمين بسمات مميزة. وللمتكلمين منهجهم في الاستدلال العقدي، وبخاصة منهم الأشاعرة والمعتزلة. وقبل تناول مناهج المتكلمين، لابد من تناول مفهوم الاستدلال عندهم، وهو ينقسم إلى:

أ. **استدلال عام**: وهو ذكر الدليل نصًّا كان أو إجماعًا أو قياسًا أو غيره[2].

ب. **استدلال خاص**: وهو طلب الحكم بالاستدلال بمعاني النصوص وقيل: إنه استخراج الحق وتمييزه من الباطل ذكرهما أبو الحسن الماوردي وقيل: إنه معنى مشعر بالحكم المطلوب مناسب له فيما يقتضيه الفكر العقلي من غير وجدان أصل متفق عليه[3].

أصول الاستدلال عند المتكلمين:

١. **البرهان الكلامي**:

واعتمد المتكلمون -في ذلك- على مقدمات خصومهم، التي يضطرهم المتكلم إلى تسليمها، إما التقليد، أو الإجماع من الأمة، أو القبول من القرآن والأخبار وكانت مؤاخذاتهم للخصوم تعتمد على إلزام الخصم بلوازم مسلَّمته[4].

---

(١) ابن أبي العز الحنفي، محمد بن علاء الدين، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ، (ص٤٠٧).

(٢) الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م، (٣/ ٢٤٩).

(٣) السمعاني، منصور بن محمد، قواطع الأدلة في الأصول، تحقيق: محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٩م، (٢/ ٢٥٩).

(٤) الغزالي، أبو حامد محمد، المنقذ من الضلال، تحقيق: محمد محمد جابر، المكتبة الثقافية، بيروت، (ص١٥).

ومعنى ذلك، ما يفعله المجادل من استدراج الخصم؛ بالاعتماد على كلامه ومسلماته، وهو ما يؤدي إلى إقامة الحجة عليه من خلال ما يعرضه، فلا يجد إلى إنكاره سبيلًا.

٢. **التأويل**:

والمراد بالتأويل أن يُراد باللفظ ما يخالف ظاهره، أو صرف اللفظ عن ظاهره لمعنى آخر، أو عن حقيقته لمجازه[١]. وبناء على تأول صفات الله، فقد تفاوت -فيه- المتأخرون من المتكلمين في كتبهم، منهم من تأول الاستواء بالقهر والاستيلاء وتأول النزول بنزول الأمر وتأول اليدين بالنعمتين والقدرتين وتأول القدم بقدم صدق عند ربهم وأمثال ذلك[٢].

وقد ذهب بعض الأشاعرة إلى جواز تأويل هذه الآيات على ما يليق بجلاله تعالى، وتوسط ابن دقيق العيد، فأجاز التأويل إذا كان قريبًا من لسان العرب، فإذا كان التأويل بعيدًا، يتم التوقف عنه مع الإيمان بمعناه على الوجه الذي أريد به مع التنزيه[٣].

وموقف أهل السلف أوضح وآمن وأسلم، فإن من الصعب على العقل البشري أن يخوض في تأويل ما ليس به علم، وأنى له علم ذلك والعقل البشري لا يدرك إلا المعاني القريبة منه، مما تدركه الحواس، والتأويل قد يبتدئ يسيرًا منضبطًا، ثم تتوسع مجالاته، وتنحرف مسالكه، وتضطرب أقواله، ثم يكون مطية لانحراف خطير[٤].

٣. **التفويض**:

وهم الذين فوَّضوا معانى أسماء الله وصفاته إليه، وهم فريق من أهل التأويل، فبعد صرفهم الألفاظ الموهمة عن ظاهرها الموهم للنقص، اختلفوا ما بين مفوّض المعنى المراد إليه

---

(١) السفاريني، لوامع الأنوار البهية، (١/ ١٠٢).

(٢) ابن شيخ الحزامين، أحمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن بن مسعود، النصيحة في صفات الرب جل وعلا، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٣٩٤هـ، (ص٩).

(٣) السيوطي، جلال الدين، معترك الأقران في إعجاز القرآن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (١/ ١١٢).

(٤) النبهان، محمد فاروق، المدخل إلى علوم القرآن الكريم، دار عالم القرآن، حلب، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م، (ص١٨٤).

تعالى- وهم من يسمون بـ (المفوِّضة)، أو أهل التفويض، وبين باذل جهده في التعرف على المعنى المراد، مستعينًا باللغة والسياق، ويسمى هذا الفريق (المؤوِّلة)، أو أهل التأويل(1).

وتبين الفقرة السابقة إلى أن هذه الفرقة تفوِّض معنى ما تعلق بأسمائه وصفاته إليه. ويتبع المتكلمون المنهج العقلي في الاستدلال، وهو منهج يقوم على أسس عقلية، وهي:

1. **دلالة الالتزام:**

وهي أن يكون اللفظ له معنى وذلك المعنى له لازم من خارج، فعند فهم مدلول اللفظ من اللفظ ينتقل الذهن من مدلول اللفظ إلى لازمه(2). ويشير التعريف إلى أن المقصود -بها- الارتباط بين شيئين، إذ اللفظ إمَّا يعتبر بالنسبة إلى تمام مسمَّاه وهو مطابقة، وإلى جزئه من حيث هو كذلك، وهو تضمن إلى ما يكون خارجًا عن المسمى من حيث هو كذلك وهو الالتزام، فالأولى وضعية والباقيتان عقليتان؛ لأنَّ وضع اللفظ إذا وضع للمسمَّى انتقل الذهن من المسمَّى إلى اللازم(3).

2. **القياس:**

وهو قول مؤلف من قضايا متى سلمت لزم عنه لذاته قول آخر(4)، وينقسم إلى:

أ- **القياس الأصولي:**

يعتمد على الأصول النقلية، كما تدل -عليه- تسميته، وقد عرَّفه علماء أصول الفقه بأنه إلحاق فرع بأصل في الحكم الشرعي الثابت له لاشتراكهما في علة الحكم(5). وحدُّه أنه حمل

---

(1) أبو عاصي، محمد سالم، علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات، دار البصائر، القاهرة، ط1، 1426هـ - 2005م، (ص116).

(2) ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، الإحكام في أصول القرآن، دن، دط، (ص4).

(3) القريشي، عزيز سليم علي، البحث الدلالي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي، أطروحة تقدم بها إلى مجلس كلية التربية في الجامعة المستنصرية، 2004م، (ص87).

(4) ابن النجار، محمد بن أحمد، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط2، 1418هـ - 1997م، (4/ 378).

(5) السلمي، عياض بن نامي بن عوض، أُصُولُ الِفقهِ الذي لا يَسَعُ الفَقِيهِ جَهلَهُ، دار التدمرية، الرياض، ط1، 1426هـ - 2005م، (ص142).

معلوم على معلوم في إثبات حكم لهما أو نفيه عنهما بأمر جامع بينهما من إثبات حكم أو صفة أو نفيهما عنهما[1].

ويستند المتكلمون -بجانب- القياس الأصولي إلى القياس العقلي، الذي يقوم على العِلِّيَّة والتناسق، وهو من القواعد البديهية العقلية المسلَّم بها، من مبدأ العِلِّيَّة أو قانون السببية، وأن ارتباط كل ظاهرة بعلتها وسببها يكفي في الإجابة عن السؤال كيف حدثت الظاهرة[2].

ب- **القياس المنطقي**:

وهو قياس يعتمد على ستة أصول:

١. **الأوليات**: وهي القضايا التي يحكم -فيها- العقل بمعرفتها، بمقتضى العقليات المحضة التي اقتضى ذات العقل بمجرد حصولها من غير استعانة بحس مثل علم الإنسان بوجود ذاته، وبأن الواحد لا يكون قديما حادثا، وأن النقيض إذا صدق أحدهما كذب الآخر، وان الاثنين أكثر من الواحد ونظائره. وبالجملة هذه القضايا تصادف مرتبة في العقل منذ وجوده حتى يظن العاقل أنه لم يزل عالمًا به، ولا يدري متى حصل ولا يقف حصوله على وجود أمر سوى العقل[3].

٢. **المتواترات**: وهي قضايا يحكم -بها- العقل؛ بواسطة كثرة شهادة المخبرين بأمر ممكن، مستنِد إلى المشاهدة كثرة يمتنع تواطؤهم على الكذب، فينضم إلى العقل سماع الأخبار، وإلى القضية قياس خفي، هو أنه لو لم يكن هذا الحكم حقًّا، لما أخبر -به- هذا الجمع[4].

---

(١) الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي، المستصفى، تحقيق محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م، (ص٢٨٠).

(٢) الجليند، محمد السيد، الوحي والإنسان: قراءة معرفية، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، دط، (ص١١٦).

(٣) الغزالي، أبو حامد محمد، محك النظر في المنطق، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (ص٢٣٢).

(٤) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، باكستان- ١٤٠١هـ، (١/ ٢٥).

وتبين الفقرة أن المتواترات تقترب من مفهوم السلف، من حيث الاستدلال العقلي على استحالة تواطؤ الناقلين على الكذب مع اختلاف الزمن وتباعد المسافات.

٣. **المشاهدات والمحسوسات**: وهو الحكم العقلي الثابت بالحس والتجريب، يقول الغزالي: «وإذا تأملت هذا الفن حق التأمل عرفت أن العقل نال هذه بعد الإِحساس والتكرار بواسطة قياس خفي ارتسم فيه، ولم يثبت شعوره بذلك القياس لأنه لم يلتفت إليه ولم يشكله بلفظه. وكان العقل يقول لو لم يكن هذا السبب يقتضيه لما اطرد في أكثر، ولو كان بالاتفاق لتخلف. فإن الإِنسان يأكل الخبز فيتألم رأسه ويزول جوعه فيقضي على الخبز بأنه مشبع»[1].

٤. **الحدسيَّات**: وهي قضايا يحكم -بها- العقل بحدس قوي من النفس، يزول -معه- الشك، ويحصل اليقين؛ بمشاهدة القرائن، كالحكم بأن نور القمر مستفاد من الشمس؛ لما نرى من اختلاف تشكُّلات نوره، بحسب اختلاف أوضاعه من الشمس؛ وذلك أنه يضيء دائمًا[2].

٥. **النظريات**: وهي حكم العقل على القضايا بطريق الكسب والنظر، وهو ما تبعه المتكلمون في تناول القضايا العقدية، كالخلق، و إثبات حدوث العالم، ثم إثبات وجود المحدث للعالم ثانيًا، وبتعبير آخر: استدلوا بوجود الآثار على وجود المؤثر[3].

٣. **الاستقراء:**

هو تصفح جزئيات كلي واحد ليثبت حكمها في ذلك الكلي على سبيل العموم[4].

ويدل التعريف السابق على تناول القضايا الفرعية، والوصول من خلال تناولها واستقرائها إلى الحكم الكلي. كما بيَّن (الشنقيطي) أنواع الاستقراء، من أنه ينقسم إلى: «تام

(١) الغزالي، محك النظر في المنطق، (ص٢٣٣).

(٢) التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، (١/ ٢٥).

(٣) الفضيلي، عبد الهادي، خلاصة علم الكلام، د.ن، د.ط، (ص١).

(٤) التفتازاني، شرح المقاصد في علم الكلام، (١/ ٥١).

وغير تام فالتام هو أن يعم الاستقراء غير صورة الشقاق أي النزاع بأن يكون ثبوت الحكم في ذلك الكلي بواسطة إثباته بالسبع في جميع جزيئاته ما عدى صورة التنازع وهو دليل قطعي في إثبات الحكم في صورة النزاع عند الأكثر ولا خلاف في حجيته فيها كرفع الفاعل ونصب المفعول في لغة العرب ومنه في الفقه ما نسب إلى مالك من حجية خبر الواحد والقياس»[1].



(١) الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم العلوي، نشر البنود على مراقي السعود، تحقيق الداي ولد سيدي بابا وأحمد رمزي، مطبعة فضالة بالمغرب، دط، (٢/ ٢٥٧).

المبحث الثاني

تحليل الموقف السلفي من خلال النصوص الواردة في كتاب الهروي

سنعرض أبرز النصوص في كتاب الهروي المتعلقة بالكلام وصفاته، وكيفية تناولها من خلال نصوص الكتاب والسنة في هذا المبحث، وبيان موقف السلف منها.

١- المراء والجدل عند أهل الكلام.

قال الإمام الهروي: «باب فضل ترك المراء وإن كان المماري محقًّا. فعن أنس بن مالك ﷺ عن رسول الله ﷺ قال: ((مَنْ تَرَكَ الكَذِبَ وَهُوَ بَاطِلٌ بُنِيَ لَهُ فِي رَبَاضِ الجَنَّةِ، وَمَنْ تَرَكَ المِرَاءَ وَهُوَ مُحِقٌّ بُنِيَ لَهُ فِي وَسَطِهَا، وَمَنْ حَسَّنَ خُلُقَهُ بُنِيَ لَهُ فِي أَعْلَاهَا))[١].

مناقشة السلف:

ذم الله ﷻ المراء والجدال، وكذلك النبي ﷺ، وكذلك صحابته- رضوان الله عليهم- أجمعين. وطريقة أهل السنة والجماعة هي اتباع الكتاب والسنة، والاستسلام والانقياد لنصوصهما، بخلاف غيرهم ممن يعول على العقول، ويتهم النقول، ويجادل بالباطل ليدحض به الحق[٢].

---

(١) الهروي، عبد الله بن محمد بن علي أبو إسماعيل الأنصاري (المتوفى: ٤٨١هـ)، ذم الكلام وأهله، المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م، (١/ ١٦٠)، والحديث أخرجه الترمذي: كتاب أبواب البر والصلة عن رسول الله ﷺ، باب ما جاء في المراء، (٤/ ٩٧، رقم ١٩٩٣)، وابن ماجه: كتاب أبواب السنة، باب اجتناب البدع والجدل، (١/ ٣٥، رقم ٥١)، وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وقال الشيخ شعيب: حديث حسن لغيره، وحسنه الألباني.

(٢) البدر، عبد المحسن بن حمد، قطف الجني الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢، (ص١٨٤).

وقد جاءت الأدلة على التحذير من المراء والجدال بغير حق من الكتاب والسنة:

١. من الكتاب:

قال الله ﷻ: ﴿ أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِي ٱلسَّاعَةِ لَفِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٍ ﴾[الشورى: ١٨]، أي: إن هؤلاء الذين يجادلون في وجودها ويدفعون وقوعها لفي ضلال بعيد أي: في جهل بين؛ لأن الذي خلق السموات والأرض قادر على إحياء الموتى بطريق الأولى والأخرى[١].

وقال: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾[غافر: ٥]، وقال: ﴿ وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلْبَٰطِلِ لِيُدْحِضُواْ بِهِ ٱلْحَقَّ﴾[الكهف: ٥٦]، وقال: ﴿و وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيْطَٰنٍ مَّرِيدٍ﴾[الحج: ٣]، وقال: ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ ﴾[الحج: ٨].

يخبر الله تبارك وتعالى في هذه الآيات السابقة كلها أنه ما يجادل في آياته إلا الذين كفروا والمراد بالمجادلة هنا، المجادلة لرد آيات الله ومقابلتها بالباطل، فهذا من صنيع الكفار، وأما المؤمنون فيخضعون لله تعالى الذي يلقي الحق ليدحض به الباطل[٢].

٢. من السنة:

ما روي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي ﷺ قال: ((إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللهِ الْأَلَدُّ الْخَصِمُ))[٣].

قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: «أي: الشديد اللدد الكثير الخصومة»[٤]. وذكر في موضع آخر من شرحه هذا أن المراد به الكافر أو من خاصم بباطل من المسلمين. وقال ﷺ: ((ما ضل قوم

(١) ابن كثير، تفسير القرآن العظيم، مرجع سابق، (٧/ ١٨١).

(٢) السعدي، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، (ص٧٣١).

(٣) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: □ □ □[البقرة: ٢٠٤]، (٣/ ١٣١، رقم ٢٤٥٧)، ومسلم: كتاب العلم، باب في الألد الخصم، (٤/ ٢٠٥٤، رقم ٢٦٦٨).

(٤) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، دار المعرفة - بيروت، ١٣٧٩، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، قام بإخراجه وصححه وأشرف على طبعه محب الدين الخطيب، عليه تعليقات العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز، (٨/ ١٨٨).

بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل، ثم تلا رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿ما ضربوه لك إلا جدلا بل هم قوم خصمون﴾)[1]. والمراد هنا في هذا الحديث هو التعصب لترويج المذاهب الكاسدة والعقائد الزائغة -من أهل الكلام- لا المناظرة لإظهار الحق، واستكشاف الحال واستعلام ما ليس بمعلوم عنده[2].

٣. **وورد الكثير من النقول** عن السلف الصالح -رحمهم الله- التي تبين ذم المراء والجدال، ومن هذه النقول ما يلي:

قال الإمام أحمد في أول اعتقاده كما في (السنة) للألكائي: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتداء بهم، وترك البدع، وكل بدعة فهي ضلالة، وترك الخصومات والجلوس مع أصحاب الأهواء، وترك المراء والجدال والخصومات في الدين»[3].

وأخرج ابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» عن مالك أنه قال: «المراء يقسي القلب ويورث الضغن»[4]. وأخرجه أيضًا فيه عن عمر بن عبد العزيز أنه قال: «من جعل دينه غرضا للخصومات أكثر التنقل»[5]. ولأن أهل الكلام اشتملت مقدماتهم على الحق والباطل،

---

(١) أخرجه الترمذي: كتاب أبواب تفسير القرآن عن رسول الله ﷺ، باب سورة الزخرف، (٥/ ٤٥٦، رقم ٣٢٥٣)، وابن ماجه: كتاب أبواب السنة، باب اجتناب البدع والجدل، (١/ ٣٣، رقم ٤٨)، وقال الترمذي: "هذا حديث حسن صحيح"، وقال الشيخ شعيب: حديث حسن، وحسنه الألباني.

(٢) الصنعاني، محمد بن إسماعيل، التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، تحقيق: محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١م، (٩/ ٤١١).

(٣) اللالكائي، هبة الله بن الحسن بن منصور، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، تحقيق أحمد سعد حمدان، دار طيبة، الرياض، ١٤٠٢هـ، (١/ ١٥٦).

(٤) ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ-١٩٩٤م، (١/ ٥٣٨، رقم ٨٨٧).

(٥) المرجع السابق، (٢/ ٩٣١، رقم ١٧٧٠).

كثر المراء والجدال، وانتشر القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال(١).

٢- الكلام في أسماء الله:

قال الإمام الهروي: «عن أشهب بن عبد العزيز قال: سمعت مالك بن أنس يقول: ((إياكم والبدع قيل: يا أبا عبد الله، وما البدع؟ قال: أهل البدع الذين يتكلمون في أسماء الله وصفاته وكلامه وعلمه وقدرته ولا يسكتون عما سكت عنه الصحابة والتابعون لهم بإحسان))»(٢).

مناقشة السلف:

وهذه بدعة من البدع التي أحدثها أهل الكلام وهي: (أن أسماء الله غير الله)، وما كان غيره فهو مخلوق، وهذا من جهلهم وبذلك يمهدون الطريق لبدعة القول بخلق أسماء الله(٣). وهذه بدعة محدثة في دين الله ﷻ ما كان يعرفها الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين، ولا تعرضوا لها. والأدلة على بطلانها من الكتاب والسنة والنقول الواردة عن أهل السنة والسلف، وبيانها كالتالي:

١. من الكتاب:

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ فَٱدۡعُوهُ بِهَاۖ﴾[الأعراف: ١٨٠].

فأضاف الأسماء إليه بلام الاستحقاق والشيء لا يضاف إلى نفسه(٤)، وهذا بيان لعظيم

(١) ابن أبي العز الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، (ص٧٦).

(٢) الهروي، ذم الكلام وأهله، (٥/ ٧٠)، والبغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق شعيب الأرنؤوط ومحمد زهير الشاويش، المكتب الإسلام، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ- ١٩٨٣م، (١/ ٢١٧).

(٣) الخميس، محمد بن عبد الرحمن، اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث، وزارة الشئون الإسلامية، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ، (ص١٠٨).

(٤) العمراني، يحيى بن أبي الخير، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، تحقيق: سعود بن عبد العزيز الخلف، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، (٢/ ٦٠٤).

جلاله وسعة أوصافه، بأن له الأسماء الحسنى، أي: له كل اسم حسن(1).

٢. ومن السنة:

وروي عن النبي ﷺ أنه قال: ((إِنَّ للهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ))(2)، وهذا دليل صريح على أنه لو كان الاسم هو المسمى لكان لنا تسعة وتسعون ربًا. قال ابن حزم: «ومن قال إِنَّ خالقه ومعبوده تسعة وتسعون فهو شر من النصارى الذين لم يجعلوه إلاّ ثلاثة»(3).

٣. كلام السلف:

قال ابن جرير في كتابه صريح السنة: «وأما القول في الاسم هو المسمى أم هو غيره؟ فإنه من الحماقات الحادثة التي لا أثر فيها فيُتبع ولا قول من إمام فيُستمع»(4). وذكر ابن أبي يعلى أنَّ الإمام أحمد كان يشق عليه الكلام في الاسم والمسمى، ويقول: «هذا كلام محدث، ولا يقول إن الاسم غير المسمى ولا هو هو، ولكن يقول: إن الاسم للمسمى اتباعا لقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا﴾[الأعراف: ١٨٠]؛ ولأنها عنده أعلام على المسميات، فلذلك قال هي له»(5). وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: «والذي كان معروفًا عند أئمة السنة أحمد وغيره: الإنكار على الجهمية الذين يقولون: أسماء الله مخلوقة. فيقولون: الاسم غير المسمى، وأسماء الله غيره وما كان غيره فهو مخلوق. وهؤلاء هم الذين ذمهم السلف وغلظوا فيهم القول؛ لأن

---

(١) السعدي، تيسير الكريم الرحمن، (ص٣٠٩).

(٢) أخرجه الترمذي: كتاب أبواب الدعوات عن رسول الله ﷺ، (٦/ ١١٦، رقم ٣٥٠٨)، والطبراني في الدعاء: باب الدعاء بأسماء الله الحسنى، (ص٤٨، رقم ٩٧)، قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

(٣) ابن حزم، الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي، القاهرة، (٥/ ٢١).

(٤) الطبري، محمد بن جرير، صريح السنة، تحقيق بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ، (ص٢٦).

(٥) السجزي، عبيد الله بن سعيد بن حاتم، رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، تحقيق محمد باكريم باعبد الله، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط:٢، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م، (ص٢٧٦).

أسماء الله من كلامه، وكلام الله غير مخلوق؛ بل هو المتكلم به، وهو المسمى لنفسه بما فيه من الأسماء»[1].

والمقصود هنا أن المعروف عن أئمة السنة إنكارهم على من قال: أسماء الله مخلوقة، وكان الذين يطلقون القول بأن الاسم غير المسمى هذا مرادهم[2]؛ فلهذا يُروى عن الشافعي، والأصمعي[3]، وغيرهما أنه قال: إذا سمعت الرجل يقول: «الاسم غير المسمى فاشهد عليه بالزندقة»[4].

ولم يعرف أيضًا عن أحد من السلف أنه قال: الاسم هو المسمى، بل هذا قاله كثير من المنتسبين إلى السنة بعد الأئمة، وأنكره أكثر أهل السنة عليهم. ثم منهم من أمسك عن القول في هذه المسألة نفيا وإثباتًا؛ إذ كان كل من الإطلاقين بدعة كما ذكره الخلال عن إبراهيم الحربي وغيره، وكما ذكره أبو جعفر الطبري في الجزء الذي سماه «صريح السنة»[5]، ذكر مذهب أهل السنة المشهور في القرآن، والرؤية، والإيمان والقدر، والصحابة وغير ذلك[6].

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م، (٦/ ١٨٦).

(٢) التميمي، محمد بن خليفة بن علي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م، (ص٢١).

(٣) اللالكائي، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (١/ ٣٤٧) وأخبرنا علي بن محمد بن إبراهيم الجوهري قال حدثنا الحسين بن إدريس القافلاني قال: حدثنا حفص بن عمر السياري قال سمعت أبا سعيد الأصمعي يقول: إذا سمعته يقول الاسم غير المسمى فاحكم أو قال فاشهد عليه بالزندقة لفظهما سواء.

(٤) المغرواي، محمد بن عبد الرحمن، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، المكتبة الإسلامية للنشر والتوزيع، القاهرة، ط١، (٣/ ٢٥٩).

(٥) الطبري، صريح السنة، (ص٢٦-٢٧).

(٦) تكاي، أكرم غانم، الطوبى في توحيد أسماء الله الحسنى، شبكة الألوكة، ١٤٣٦هـ، (ص٧٣).

٣- الجدال في القرآن وتحذيره أهله:

قال الإمام الهروي: «عن عائشة رضي الله عنها إن النبي ﷺ تلا هذه الآية: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمۡ زَيۡغٌ﴾[آل عمران: ٧]، قَالَ: ((هُمُ الَّذِينَ سَمَّى اللهُ فاحذروهم)) مُتَّفق عَلَيْهِ»(١).

وفي رواية الترمذي: فَقَالَ ((إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ أُولَئِكَ الَّذِينَ سمى الله فاحذروهم))(٢).

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: ((الْمِرَاءُ فِي الْقُرْآنِ كفر))(٣).

وقال الهياج إن النبي ﷺ قال (جِدَالُ الْقُرْآنِ كُفْرٌ))(٤).

مناقشة السلف:

نهى النبي ﷺ عن النظر في تشابه القرآن، وقد نفذ أصحاب الصدر الأول هذا النهي وأطاعوا أمر الرسول ﷺ واجتنبوا تحذيراته، فلم يظهر من يجادل ويبحث في الآيات المتشابهة، وعلة ذلك -كما يذكر ابن عباس رضي الله عنهما- منع وقوع الشك في القلوب(٥).

وأول من خالف هذه السنة وسأل عن المتشابه رجل يقال له: "عبد الله صبيغ" جعل يسأل عن متشابه القرآن عندما قدم المدينة، فاستدعاه "عمر بن الخطاب"رضي الله عنه، وسأله عن اسمه، فلما أخبره، أخذ عرجونًا من عراجين النخل فضربه حتى أدمى رأسه، ويبدو أن الرجل كان مصممًا على موقفه؛ لأنه وعد بترك السؤال، ثم عاد إليه فطلبه عمر فقال: «إن كنت تريد

---

(١) الهروي، ذم الكلام وأهله (١/ ١٧٤)، وأخرجه البخاري: كتاب تفسير القرآن، باب ﴿مِنۡهُ ءَايَٰتٌ مُّحۡكَمَٰتٌ﴾[آل عمران: ٧]، (٦/ ٣٣، رقم ٤٥٤٧)، ومسلم: كتاب العلم، باب النهي عن اتباع متشابه القرآن، والتحذير من متبعيه، والنهي عن الاختلاف في القرآن، (٤/ ٢٠٥٣، رقم ٢٦٦٥).

(٢) ذم الكلام وأهله (١/ ١٨٠).

(٣) ذم الكلام وأهله (٢/ ٢).

(٤) ذم الكلام وأهله (٢/ ٣).

(٥) السيوطي، جلال الدين، صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، تحقيق: الدكتور علي سامي النشار والسيدة سعاد علي عبد الرازق، مجمع البحوث الإسلامية، الرياض، (١/ ٧٦).

قتلي فاقتلني قتلًا جميلًا، فأذن له إلى أرضه، وكتب إلى أبي موسى الأشعري أن لا يجالسه أحد من المسلمين»[١].

ومما وقع من الجدال في القرآن الكريم الجدال في القدر، ومثال ذلك ما رواه أبو داود أن رسول الله ﷺ خرج على أصحابه وهم يختصمون في القدر، فكأنما يفقأ في وجهه حب الرمان من الغضب، فقال: بهذا أمرتم، أو لهذا خلقتم؟ تضربون القرآن بعضه ببعض، بهذا هلكت الأمم قبلكم[٢].

وبسبب عصيان هذا الأمر النبوي ظهرت القدرية - وهم نفاة القدر في أواخر زمن الصحابة، وقد روي أن أول من ابتدعه بالعراق رجل من أهل البصرة يقال له (سيسويه) من أبناء المجوس وتلقاه عنه «معبد الجهني»[٣].

ومن أجل بعض ما ذكرنا اشتد الخلفاء المهديون على ذوي الجدل والكلام في الدين، وعلى ذوي المنازعات والخصومات في الإسلام والإيمان، ومتى نجم منهم ناجم في زمن أطفأوه وأخمدوا ذكره ولقوه عقوبته، فمنهم من سيره إلى طرف ومنهم من ألزمه قعر محبس إشفاقًا على الدين من فتنته وحذرا على المسلمين من خداعات شبهته، كما فعله علي بن أبي طالب ؓ بعبد الله بن سبأ، فسيره إلى المداين[٤].

ولقد أتى محمد بن سيرين رجل من أهل الكلام، فقال: «ائذن لي أحدثك بحديث، قال: لا أفعل، قال: فأتلو عليك آية من كتاب الله، قال: ولا هذا، فقيل له في ذلك، فقال ابن سيرين: لم آمن أن يذكر لي ذكرًا يقدح به قلبي، وقد بين الله ما بالعباد إليه حاجة في عاجلهم ومعادهم،

---

(١) السيوطي، جلال الدين، صون المنطق والكلام عن فني المنطق والكلام، (ص٥٠).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب أبواب السنة، باب في القدر، (١/ ٦٣، رقم ٨٥)، وأحمد، (١١/ ٢٥٠، رقم ٦٦٦٨)، قال الشيخ شعيب: إسناده حسن، وقال الألباني: حسن صحيح.

(٣) حلمي، مصطفى محمد، منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٦ هـ، (ص٥٦).

(٤) المغراوي، موسوعة مواقف السلف في العقيدة والمنهج والتربية، (٤/ ٤٤٦).

وأوضح لهم سبيل النجاة والهلكة، وأمر ونهى وأحل وحرم وفرض وسن، فما أمر العباد من أمر سلموا بائتماره والعمل عليه، ما نهوا عنه من شيء سلموا بتركه وكذبه، ومتى عتوا عن ظاهر ما أمروا به ونهوا عنه ليبلغوا القصوى من غاية علم أمره ونهيه، لم يؤمن عليه الحيرة ولا غلبة الشبهة على قلبه وفهمه»[1]. ومن أجل ذلك قال عبد الله بن مسعود ﷺ: ((وما أنت بمحدث قومًا حديثًا لا يبلغه عقولهم إلا كان لبعضهم فتنة))[2].

٤- ترك الكتاب والسنة والأخذ بالرأي:

قال الإمام الهروي: «قال عبدة الصقر بن رستم الدمشقي سمعت بلال بن سعد يقول: «ثلاث لا يقبل معهن عمل الشرك والكفر والرأي»، قلت: يا أبا عمرو ما الرأي، قال: يترك كتاب الله وسنة نبيه ﷺ ويقول بالرأي»[3]. وعن أبي نضرة قال لما قدم أبو سلمة البصرة أتيته أنا والحسن فقال للحسن أنت الحسن؟ ما كان بالبصرة أحد أحب إليَّ لقاءً منك، وذلك أنه بلغني أنك تفتي برأيك فلا تفت برأيك إلا أن تكون سنة من رسول الله ﷺ أو كتاب منزل[4]. ثم بَوَّب الهروي بابًا في كتابه فقال: «باب التغليظ في معارضة الحديث بالرأي[5]، وروى حديث ابن عمر ﷺ فعنه قال حلق رسول الله ﷺ وحلق طائفة من أصحابه ﷺ وقصَّر بعضهم قال رسول الله ﷺ: ((رَحِمَ اللهُ الْمُحَلِّقِينَ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ ثمَّ قَالَ والمقصرين))[6].

وعن الأوزاعي قال ما كنا ننقم على أبي حنيفة أنه يرى، كلنا يرى، ولكنا نقمنا عليه أنه يجيئه الحديث عن النبي صلي الله عليه وسلم فيخالفه إلى غيره[7]. وعن الأوزاعي أيضا أنه كان

---

(١) السيوطي، صون المنطق والكلام، (ص١١٣).

(٢) أخرجه مسلم: كتاب مقدمة الإمام مسلم رحمه الله، باب النهي عن الحديث بكل ما سمع، (١/ ١١).

(٣) ذم الكلام وأهله (٢/ ١٧٤)، وأخرجه أبو نعيم في الحلية، (٥/ ٢٢٩).

(٤) ذم الكلام وأهله (٢/ ١٧٦).

(٥) ذم الكلام وأهله (٣/ ١).

(٦) أخرجه البخاري كتاب الحج، باب الحلق والتقصير عند الإحلال (٢/ ١٧٤، رقم: ١٧٢٧)، ومسلم، كتاب الحج، باب تفضيل الحلق على التقصير وجواز التقصير (٢/ ٩٤٥، رقم: ١٣٠١)

(٧) ذم الكلام وأهله (٣/ ٢).

يأخذ من الزهري ما رواه ويترك ما كان من رأيه، وعن الشعبي أن الآرائيين يعني أصحاب الرأي أبغض إلي من كناسة داري[1]. وكل هذه النصوص أورده الهروي لترك الرأي مقابل الرواية والأخذ عن رسول الله ﷺ.

مناقشة السلف:

لقد ذم الله ﷻ القول بالرأي، وذم النبي ﷺ القول بالرأي، وعلى ذلك سار صحابته ﷺ على ذم كل رأي مجرد لا دليل عليه، ولا مستند لديه.

والقرآن الكريم أَمَرَ بالأخذ بكل ما جاء به الرسول ﷺ، والانتهاء عن كل ما نهى عنه، قال الله ﷻ: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمۡ عَنۡهُ فَٱنتَهُواْۚ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَۖ إِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾[الحشر: ٧].

ولا شكّ أنّ الأخذ بالكتاب والسنة أهم الواجبات وأعظم القربات؛ لأن الأخذ بالرأي المجرّد عن الدليل الشرعي يُوصل إلى المهالك؛ ولهذا قال سهل بن حنيف رضي الله عنه: ((اتهموا رأيكم، فلقد رأيتني يوم أبي جندل لو أستطيع أن أردّ على رسول الله أمره لرددته، والله ورسوله أعلم))[2].

وهذا يؤكّد أن الرأي لا يعتمد عليه، وإنما المعتمد على الكتاب والسنة؛ قال الله تعالى: ﴿فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا﴾[النساء: ٥٩].

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: ((من قال في القرآن برأيه، فليتبوأ مقعده من النار))[3]. وقد نهى الصديق ثم الفاروق ومن بعدهما من الصحابة عن القول

(١) ذم الكلام وأهله (٣/ ٥).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب الجزية والموادعة، باب: حدثنا عبدان، (٤/ ١٠٣، رقم ٣١٨١)، ومسلم: كتاب الجهاد والسير، باب صلح الحديبية في الحديبية، (٣/ ١٤١٢، رقم ١٧٨٥).

(٣) أخرجه الترمذي: كتاب من قال في القرآن برأيه، باب ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه، (٥/ ٢١٢، رقم ٢٩٥٢).

بالرأي، حتى قال عمر ﷺ: «إن أصحاب الرأي أعداء السنن، أعيتهم الأحاديث أن يعوها، وتفلتت منهم أن يحفظوها، فقالوا في الدين برأيهم، فضلوا وأضلوا»[١]. وكما قال الناظم:

كــلاًّ ولا ردَّ النـصــوصِ تـعـمُّـدًا حَذرًا مِن التجسيمِ والتشبيهِ

حاشا النُّصوصِ مِن الذي رُمِيَت به مِن فِرقةِ التـعطيل والتـمويهِ

وفي هذا الباب قال علي ﷺ: ((لو كان الدِّين بالرأي لكان أسفل الخفِّ أولى بالمسح من أعلاه))[٢]. ثم إن الرأي المذموم هو الرأي المجرد الذي لا دليل عليه من كتاب ولا سنة ولا قياس جلي، بل هو خرص وتخمين، فهذا الرأي الذي ورد التحذير منه والتنفير عنه، وأما الرأي المستند إلى الاستدلال والاستنباط من النص وحده، أو من نص آخر معه في الأحكام، فهذا من ألطف فهم النصوص وأدقه، وما ورد عن السلف مما يشعر بمدح الرأي وقبوله، فالمراد به هذا، والله أعلم[٣].

قال الشاطبي: «ما جاء منه في ذم الرأي المذموم، وهو المبني على غير أس، والمستند إلى غير أصل من كتاب ولا سنة، لكنه وجه تشريعي فصار نوعا من الابتداع، بل هو الجنس فيها، فإن جميع البدع إنما هي رأي على غير أصل، ولذلك وصف بوصف الضلال»[٤].

والحاصل أنه لا يجوز الاعتماد على الرأي، بل يُرجع إلى الكتاب والسنة، أو إلى أحدهما، فإن لم يجد فيرجع إلى الإجماع، فإذا لم يجد الأمور الثلاثة رجع إلى أقوال الصحابة ﷺ، فإن وجد قولًا لأحدهم ولم يخالفه أحد من الصحابة، ولا عُرِفَ نص يخالفه، واشتهر هذا القول في زمانهم أخذ به؛ لأنه حجة عند جماهير العلماء[٥]، فإذا لم يجد قولًا يحتجّ به من أقوال الصحابة،

(١) ابن عبد البر، جامع بيان العلم وفضله، (٢/ ١٠٤٢، رقم ٢٠٠٣).

(٢) أخرجه أبو داود: كتاب الطهارة، باب كيف المسح، (١/ ١١٧، رقم ١٦٢)، وقال الشيخ شعيب: إسناده صحيح، وصحح إسناده الألباني.

(٣) السفاريني، لوامع الأنوار البهية، (١/ ٨).

(٤) الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الاعْتِصَام، تحقيق ودراسة محمد بن عبد الرحمن الشقير وسعد بن عبد الله آل حميد وهشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م، (١/ ١٧٣).

(٥) القحطاني، سعيد بن على بن وهف، عقيدة المسلم في ضوء الكتاب والسُّنَّة، مطبعة سفير، الرياض، ١٤٢٩، (٢/ ٩٤٠).

واحتاج إلى القياس رجع إليه بدون تكلّف، بل يستعمله على أوضاعه، ولا يتعسّف في إثبات العلة الجامعة التي هي من أركان القياس، بل إذا لم تكن العلّة الجامعة واضحة، فليتمسّك بالبراءة الأصلية(١).

٥- نبأ رسول الله أن من هذه الأمة من يتكلم ويتجادل في ربها:

قال الإمام الهروي:

عن أبي الدرداء قال: ((لقد تركنا رسول الله ﷺ وما يقلب طير بجناحيه في السماء إلا ذكرنا منه علما))(٢). وعن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((**لا تقوم الساعة حتى يكفر بالله جهارًا، وذلك عند كلامهم لربهم**))(٣) رواه الطبراني في الأوسط وأورده الديلمي في مسند الفردوس. وفي رواية ابن عدي في الكامل عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: ((**أنه سيأتيكم عني أحاديث مختلفة، فما جاءكم موافقا لكتاب الله وسنتي فهو مني، وما جاءكم مخالفا لكتاب الله وسنتي فليس مني**))(٤).

مناقشة السلف:

طريقةُ أهل السنَّة والجماعة اتِّباعُ الكتاب والسنَّة، والاستسلامُ والانقيادُ لنصوصهما، بخلاف غيرهم مِمَّن يعوِّل على العقول، ويتَّهم النُّقولَ، ويجادل بالباطل ليدحض به الحقَّ(٥). وقد جاءت الأدلَّةُ من الكتاب والسنَّة في التحذير مِن ذلك:

---

(١) ابن تيمية، مجموع الفتاوى، (١٩، ١٧٦)، (٢٠/ ١٤)، وابن القيم، إعلام الموقعين، (١/ ٣٠)، وابن حجر، فتح الباري بشرح صحيح البخاري، (١٣/ ٢٨٢).

(٢) ذم الكلام وأهله، للهروي، (٤/ ٤٧).

(٣) ذم الكلام وأهله، للهروي، (٤/ ٥١).

(٤) ذم الكلام وأهله، للهروي، (٤/ ٥٦).

(٥) العباد، قطف الجني الداني، (ص١٨٢).

١. من الكتاب:

قال الله ﷻ: ﴿أَلَآ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُمَارُونَ فِي ٱلسَّاعَةِ لَفِي ضَلَٰلِۭ بَعِيدٍ﴾[الشورى: ١٨]، وقال: ﴿وَجَٰدَلُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّ﴾[غافر: ٥]، وقال: ﴿وَيُجَٰدِلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ لِيُدۡحِضُواْ بِهِ ٱلۡحَقَّۖ﴾[الكهف: ٥٦]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَيَتَّبِعُ كُلَّ شَيۡطَٰنٖ مَّرِيدٖ﴾[الحج: ٣]، وقال: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِي ٱللَّهِ بِغَيۡرِ عِلۡمٖ وَلَا هُدٗى وَلَا كِتَٰبٖ مُّنِيرٖ﴾[الحج: ٨].

٢. من السنة:

روى البخاري ومسلم عن عائشة رضي الله عنها عن النَّبيِّ ﷺ قال: ((إنَّ أبغضَ الرِّجال إلى الله الألدُّ الخَصِم))[١]. قال الحافظ في شرحه: «أي: الشديد اللّدد الكثيرُ الخصومة»[٢]. وقال القرطبي رحمه الله في (المفهم) في شرح هذا الحديث: ((أبغض الرجال إلى الله الألد الخصم)): «هذا الشخص الذي يبغضه الله هو الذي يقصد بخصومته مدافعة الحق ورده بالأوجه الفاسدة والشبه الموهومة»[٣]. وأشد ذلك الخصومة في الدين، كما يقع لأكثر المتكلمين المعرضين عن الطرق التي أرشد إليها كتاب الله وسنة رسوله ﷺ وسلف أمته؛ إلى طرق مبتدعة واصطلاحات مخترعة وقوانين جدلية وأمور صناعية مدار أكثرها على آراء سوفسطائية، أو مناقضات لفظية ينشأ بسببها على الآخذ فيها شبه ربما يعجز عنها، وشكوك يذهب الإيمان معها، وأحسنهم انفصالًا عنها أجدلهم لا أعلمهم، فكم من عالم بفساد الشبهة لا يقوى على حلها، وكم من منفصل عنها لا يدرك حقيقة علمها[٤].

---

(١) أخرجه البخاري: كتاب المظالم والغصب، باب قول الله تعالى: ﴿وَهُوَ أَلَدُّ ٱلۡخِصَامِ﴾[البقرة: ٢٠٤]، (٣/ ١٣١، رقم ٢٤٥٧)، ومسلم: كتاب العلم، باب في الألد الخصم، (٤/ ٢٠٥٤، رقم ٢٦٦٨).

(٢) ابن حجر، أحمد بن علي، فتح الباري، (٨/ ١٨٨).

(٣) القرطبي، أحمد بن عمر بن إبراهيم، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، حققه وعلق عليه محيي الدين ديب ميستو وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م، (٥/ ١٨٠).

(٤) الخميس، محمد بن عبد الرحمن، شرح الرسالة التدمرية، دار أطلس الخضراء، جدة، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م، (ص٤٤٤).

٦- إنكار أهل السنة ما أحدثه المتكلمون في الدين:

قال الإمام الهروي: عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: ((يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين))[١].

مناقشة السلف:

لقد ذم أهل السنة المتكلمة، وذموا ما أحدثوه في الدين، وعلم الكلام الذي ذمه السلف شامل لكل الانحرافات التي وجدت منذ عهد التابعين، وأبرز فرسانه أهل التجهم والاعتزال. يقول ابن القيم: "جعل الله ﷻ في كل زمان فترة من الرسل بقايا من أهل العلم يدعون من ضل إلى الهدى، ويصبرون منهم على الأذى، يحيون بكتاب الله الموتى، ويبصرون بنور الله أهل العمى، فكم من قتيل لإبليس قد أحيوه، وكم من ضال تائه هدوه، فما أحسن أثرهم على الناس! وما أقبح أثر الناس عليهم! ينفون عن كتاب الله تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين الذين عقدوا ألوية البدعة وأطلقوا عنان الفتنة، فهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، مجمعون على مخالفة الكتاب، يقولون على الله وفي الله وفي كتاب الله بغير علم، يتكلمون بالمتشابه من الكلام، ويخدعون الجهال بما يشبهون عليهم، فنعوذ بالله من فتن المضلين"[٢].

ب - **بيانه أن السلف رحمهم الله تعالى مجمعون على ذم الكلام وأهله**[٣].

ونقول شيخ الإسلام عنهم في ذلك طويلة جدًا - وهي مشهورة - وقد نقل عن الإمام الشافعي -وذمه الكلام مشهور - أنه قال: «البدعة بدعتان: بدعة خالفت كتابًا أو سنة أو

(١) ذم الكلام وأهله، للهروي، (٤/ ٢٢١)، وأخرجه الآجري في الشريعة، (١/ ٢٦٨)، والطحاوي في شرح مشكل الآثار: باب بيان مشكل ما روي عن رسول الله ﷺ في دفعه ميراث المتوفى في زمنه إلى مولاه الأسفل الذي كان أعتقه، (١٠/ ١٧، رقم ٣٨٨٤).

(٢) ابن القيم، اجتماع الجيوش الإسلامية، تحقيق عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية، الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م، (ص٧).

(٣) موسى، نشأة الأشعرية وتطورها، ط١.

إجماعًا أو أثرًا عن بعض أصحاب رسول الله ﷺ فهذه بدعة ضلالة، وبدعة لم تخالف شيئًا من ذلك فهذه قد تكون حسنة لقول عمر: «نعم البدعة هذه»[1]، هذا الكلام أو نحوه رواه البيهقي بإسناده الصحيح في المدخل[2].. »[3].

ولا شك أن من أعظم البدع المخالفة للكتاب والسنة ما جاء به أهل الكلام في مسألة الصفات والقدر والإيمان، ولذلك اشتد نكير السلف عليهم، بل وجعلوه من أبواب الإلحاد والزندقة.

وقد حرص شيخ الإسلام وهو يرد على الأشاعرة أن يقرر أن ما ابتدعوه هو من علم الكلام الذي ذمه السلف، وتعددت نقوله عن أئمتهم كالشافعي، وأحمد وأبي حنيفة ومالك وأبي يوسف[4]، بل ذكر أن بعض العلماء أفردوا كتابًا في ذم الكلام، منهم أبو عبد الرحمن - محمد بن الحسين - السلمي والشيخ أبو إسماعيل الأنصاري، ونقل من كتابيهما نصوصًا عديدة[5]. كما نقل أقوال غيرهما كابن عبد البر، وأبي العباس بن سريح، والخطابي، وأبي المظفر السمعاني، بل وعرض أحيانًا لحكم الرواية عن أهل البدع وحكم شهادتهم، ومنهج أهل السنة في هجرهم[6].



(١) أخرجه البخاري: كتاب صلاة التراويح، باب فضل من قام رمضان، (٣/ ٤٥، رقم ٢٠١٠).

(٢) أخرجه البيهقي في المدخل، (ص٢٠٦)، ورواه أيضًا في مناقب الشافعي (١/ ٤٦٨-٤٦٩)، ورواه مختصرًا أبو نعيم في الحلية (٩/ ١١٣).

(٣) ابن تيمية، درء تعارض العقل والنقل، مرجع سابق، (١/ ٢٤٩).

(٤) ابن تيمية، مجموع الفتاوي، (٥/ ٢٦١-٦/ ٢٤٣، ١٦/ ٤٧٢-٤٧٦)، موسى، نشأة الأشعرية وتطورها، ط١.

(٥) ذكرهما ابن تيمية في منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م، (٢/ ٤٩٠)، وفي التسعينية، الدكتور محمد بن إبراهيم العجلان، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢٠ هـ- ١٩٩٩م، (ص: ٢٠٦).

(٦) ابن تيمية: نقض أساس التقديس، تحقيق موسى بن سليمان الدويش، مكتبة العلوم والحكم، ١٤٢٥هـ، (ص١٣٢)، ودرء تعارض العقل والنقل، (٧/ ٣١٦-٣١٧)، ونقض كلام الشيعة القدرية، (١/ ٤٠-٤١)، و التسعينية، (ص٦٧)، ومجموع الفتاوى، (١٠/ ٣٧٦-٣٧٧).

الخاتمة

النتائج والتوصيات:

أهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها:

١) أن علم الكلام عُرف منذ القدم (القرن الأول).

٢) تدرج نشأة علم الكلام في مراحل بين الازدهار والانحدار.

٣) اهتم كثير من أهل البدع بدراسة علم الكلام لاستخدامه في الجدال والنظر.

٤) ينتمي أبو إسماعيل الهروي إلى بيئة فكرية ذات ثراء فكري ومذهبي لاسيما المذاهب الفكرية والعقدية، بسبب تنوع الأفكار والاتجاهات في الحضارة الإِسلامية حينها.

٥) صنف الإمام الهروي كتابه (ذم الكتاب وأهله) لذم المتكلمين وما ذهبوا إليه، وهو من الكتب المطولة والمسندة، حيث اعتمد فيه على طريقة المحدثين في سرد الأدلة، وذلك بجمع الأقوال للنبي ﷺ والصحابة في ذم طريقة المتكلمين، ويعتبر منهجه فيه ممثلًا الاتجاه السلفي الذي دعمه المحدثون على مر السنين إلى وقته.

٦) بيان أن طريقة استدلال المحدثين أفضل وأيقن من طريقة استدلال المتكلمين.

٧) لم يرفض السلف الصالح الاستدلال العقلي، بل استعملوا منه ما جاء به القرآن، وإنما ذموا معارضة الوحي بآراء الرجال.

التوصيات:

- ضرورة بيان ما في مناهج المخالفين مما لا يعتمد على القرآن الكريم وصحيح السنة النبوية.
- أهمية إبراز الاستعمال العقلي الصحيح لدى أهل السنة والجماعة والذي يعتمد على ما جاء في الكتاب والسنة.



المصادر والمراجع

١- ابن أبي العز، الحنفي، شرح العقيدة الطحاوية، تحقيق: أحمد شاكر، وزارة الشؤون الإسلامية، والأوقاف والدعوة والإرشاد، ط١، ١٤١٨هـ.

٢- ابن القيم، محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين (المتوفى: ٧٥١هـ):

- اجتماع الجيوش الإسلامية، تحقيق: عواد عبد الله المعتق، مطابع الفرزدق التجارية – الرياض، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
- إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٣- ابن النجار، تقي الدين أبو البقاء محمد، شرح الكوكب المنير، تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد، مكتبة العبيكان، ط٢، ١٤١٨هـ- ١٩٩٧م.

٤- ابن الوزير، محمد بن إبراهيم القاسمي، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، حققه: وضبط نصه، وخرج أحاديثه، وعلّق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط٣، ١٤١٥هـ- ١٩٩٤م.

٥- ابن تيمية، تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم:

- منهاج السنة النبوية في نقض كلام الشيعة القدرية، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سع د الإسلامية، ط١، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.
- التدمرية، تحقيق الإثبات للأسماء والصفات وحقيقة الجمع بين القدر والشرع، تحقيق: محمد بن عودة السعوي، مكتبة العبيكان، الرياض، ط٦، ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
- درء تعارض العقل والنقل، تحقيق: محمد رشاد سالم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ط٢، ١٤١١هـ- ١٩٩١م.

٦- ابن حزم، أبو محمد علي الظاهري:

- الإحكام في أصول القرآن، دن، دط.
- الفصل في الملل والأهواء والنحل، مكتبة الخانجي – القاهرة.

٧- ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، المحقق: خليل شحادة، الناشر: دار الفكر، بيروت، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٨- ابن شيخ الحزامين، أحمد بن إبراهيم، النصيحة في صفات الرب جل وعلا، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، ط٢، ١٣٩٤هـ.

٩- ابن عاشور، محمد الطاهر، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤هـ.

١٠- ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله القرطبي، جامع بيان العلم وفضله، تحقيق: أبي الأشبال الزهيري، الناشر: دار ابن الجوزي، الرياض، ط١، ١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

١١- ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، منشورات محمد علي بيضون، بيروت، ط١، ١٤١٩هـ.

١٢- أبو زهرة، محمد بن أحمد، المعجزة الكبرى القرآن، دار الفكر العربي، ١٤٣٠هـ.

١٣- أبو عاصي، محمد سالم، علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات، دار البصائر، القاهرة، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

١٤- الأشعث، أبو داود سليمان بن إسحاق، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، لبنان.

١٥- الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق: محمد مظهر بقا، دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

١٦- الإيجي، عبد الرحمن بن أحمد، المواقف، تحقيق: عبد الرحمن عميرة، الناشر: دار الجيل بيروت، ط١، ١٩٩٧م.

١٧- البخاري، محمد بن إسماعيل، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط١، دار طوق النجاة، ١٤٢٢هـ.

١٨- البدر، عبد المحسن بن حمد، قطف الجني الداني شرح مقدمة رسالة ابن أبي زيد القيرواني، دار الفضيلة، الرياض، ط١، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.

١٩- البغوي، أبو محمد الحسين الفراء، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط - محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي - دمشق، بيروت، ط٢، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.

٢٠- البلخى، تفسير مقاتل بن سليمان، تحقيق: عبد الله محمود شحاته، دار إحياء التراث، بيروت، ط١، ١٤٢٣هـ.

٢١- البياضي، كمال الدين أحمد، إشارات المرام من عبارات الإمام، الناشر: مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط١، ١٣٦٨هـ-١٩٤٩م.

٢٢- الترمذي، محمد بن عيسى، الجامع الصحيح= سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاكر وآخرون، طبعة دار التراث العربي، بيروت.

٢٣- التفتازاني، سعد الدين، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، باكستان- ١٤٠١هـ.

٢٤- التميمي، محمد بن خليفة بن علي، معتقد أهل السنة والجماعة في أسماء الله الحسنى، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٢٥- حجر، السيد رزق، مسائل العقيدة ودلائلها بين البرهنة القرآنية والاستدلال الكلامي، سلسلة دعوة الحق، كتاب شهري محكَّم.

٢٦- حلمي، مصطفى محمد، منهج علماء الحديث والسنة في أصول الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١ - ١٤٢٦ هـ.

٢٧- الخميس، محمد بن عبد الرحمن، اعتقاد أهل السنة شرح أصحاب الحديث، وزارة الشئون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد - الرياض، ط١، ١٤١٩هـ.

٢٨- الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، العرش، تحقيق: محمد بن خليفة بن علي التميمي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م.

٢٩- الرازي، أبو عبد الله محمد بن عمر، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٣٠- الرماني، علي بن عيسى، النكت في إعجاز القرآن، تحقيق: محمد خلف الله- محمد زغلول سلام، دار المعارف بمصر، ط٣، ١٩٧٦م.

٣١- الرُّوداني، محمد بن محمد، صلة الخلف بموصول السلف، المحقق: محمد حجي، دار النشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.

٣٢- الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه، ط١، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.

٣٣- الزمخشري، أبو القاسم محمود، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

٣٤- السجزي، عبيد الله بن سعيد، رسالة السجزي إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط٢، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.

٣٥- السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م.

٣٦- السفاريني، محمد بن أحمد بن سالم، لوامع الأنوار البهية وسواطع الأسرار الأثرية لشرح الدرة المضية في عقد الفرقة المرضية، مؤسسة الخافقين ومكتبتها – دمشق، ط٢ - ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٣٧- السلمي، عياض بن نامي بن عوض، أُصُولُ الِفقهِ الذي لا يَسَعُ الفَقِيهِ جَهلَهُ، دار التدمرية، الرياض، ط١، ١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م.

٣٨- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، الاعْتِصَام، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، ط١، ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٣٩- الشافعي، حسن محمود، المدخل إلى دراسة علم الكلام، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية- باكستان، ط٢، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٤٠- الشنقيطي، عبد الله بن إبراهيم العلوي، نشر البنود على مراقي السعود، الداي ولد سيدي بابا – أحمد رمزي، مطبعة فضالة بالمغرب، د.ط.

٤١- الشهرستاني، محمد بن عبد الكريم، الملل والنحل، دار المعرفة، بيروت، تحقيق: محمد سيد كيلاني.

٤٢- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، التَّنويرُ شَرْحُ الجَامِع الصَّغِيرِ، تحقيق: محمَّد إسحاق محمَّد إبراهيم، مكتبة دار السلام، الرياض، ط١، ١٤٣٢هـ-٢٠١١ م.

٤٣- الطبري، محمد بن جرير، صريح السنة، تحقيق: بدر يوسف المعتوق، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي – الكويت، ط١، ١٤٠٥هـ.

٤٤- العسكري، أبو هلال الحسن، الوجوه والنظائر، حققه وعلق عليه: محمد عثمان، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط١، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

٤٥- العمراني، أبو الحسين، الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار، أضواء السلف، الرياض، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.

٤٦- عواجي، غالب بن علي، فرق معاصرة تنتسب إلى الإسلام وبيان موقف الإسلام منها، المكتبة العصرية الذهبية للطباعة والنشر والتسويق، جدة، ط٤، ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

٤٧- الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد الطوسي:

- المستصفى، دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م.
- المنقذ من الضلال، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان.
- محك النظر في المنطق، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٨- الفرَّاء، يحيى بن زياد بن، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي - محمد علي النجار - عبد الفتاح إسماعيل الشلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١.

٤٩- القرطبي، أحمد بن عمر، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥٠- القريشي، عزيز سليم علي، البحث الدلالي في نظم الدرر في تناسب الآيات والسور للبقاعي، أطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصيرية، ٢٠٠٤م.

٥١- القزويني، محمد بن يزيد ابن ماجه، سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبعة دار الفكر، بيروت.

٥٢- القشيري، مسلم بن الحجاج، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – بيروت.

٥٣- اللالكائي هبة الله بن الحسن، شرح أصول اعتقاد أهل السنة، تحقيق: أحمد سعد حمدان، الناشر: دار طيبة – الرياض، ١٤٠٢هـ.

٥٤- الهروي، عبد الله بن محمد بن علي، ذم الكلام وأهله، المحقق: عبد الرحمن عبد العزيز الشبل، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، ط١، ١٤١٨هـ-١٩٩٨م.

٥٥- موسى، جلال محمد عبد الحميد، نشأة الأشعرية وتطورها، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط١، ١٩٨٢م.



رومنة المصادر والمراجع

1. Ibn Abī al-‘Izz, al-Ḥanafī, sharḥ al-‘aqīdah al-Ṭaḥāwīyah, taḥqīq : Aḥmad Shākir, Wizārat al-Shu’ūn al-Islāmīyah, wa-al-Awqāf wa-al-Da‘wah wa-al-Irshād, Ṭ1, 1418h.
2. Ibn al-Qayyim, Muḥammad Shams al-Dīn, I‘lām al-muwaqqi‘īn ‘an Rabb al-‘ālamīn, taḥqīq : Muḥammad ‘Abd al-Salām Ibrāhīm, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, byrwt, Ṭ1, 1411h-1991m.
3. Ibn al-Najjār, Taqī al-Dīn Abū al-Baqā’ Muḥammad, sharḥ al-Kawkab al-munīr, taḥqīq : Muḥammad al-Zuḥaylī wa-Nazīh Ḥammād, Maktabat al-‘Ubaykān, ṭ2, 1418h-1997m.
4. Ibn al-Wazīr, Muḥammad ibn Ibrāhīm al-Qāsimī, al-‘Awāṣim wa-al-qawāṣim fī al-dhabb ‘an sanat Abī al-Qāsim,, Mu’assasat al-Risālah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Tawzī‘, Bayrūt, ṭ3, 1415h-1994m.
5. Ibn Taymīyah, Taqī al-Dīn Abū al-‘Abbās Aḥmad, Dar’ Ta‘āruḍ al-‘aql wa-al-naql, taḥqīq : Muḥammad Rashād Sālim, Jāmi‘at al-Imām Muḥammad ibn Sa‘ūd al-Islāmīyah, al-Riyāḍ, ṭ2, 1411h-1991m.
6. Ibn Ḥazm, Abū Muḥammad ‘Alī al-Ẓāhirī , al-faṣl fī al-milal wāl’hwā’ wa-al-niḥal, Maktabat al-Khānjī – al-Qāhirah.
7. Ibn Khaldūn, ‘Abd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Muḥammad, Dīwān al-mubtada’ wa-al-khabar fī Tārīkh al-‘Arab wa-al-Barbar wa-man ‘āṣarahum min dhawī al-sha’n al-akbar, al-muḥaqqiq : Khalīl Shiḥādah, al-Nāshir : Dār al-Fikr, Bayrūt, 1408h-1988m.

8. Ibn Shaykh alḥzāmyn, Aḥmad ibn Ibrāhīm, al-Naṣīḥah fī ṣifāt al-Rabb jalla wa-ʻalā, taḥqīq : Zuhayr al-Shāwīsh, al-Maktab al-Islāmī, Bayrūt, ṭ2, 1394h.
9. Ibn ʻĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir, al-Taḥrīr wa-al-tanwīr, al-Dār al-Tūnisīyah lil-Nashr, Tūnis, 1984h.
10. Ibn ʻAbd al-Barr, Abū ʻUmar Yūsuf ibn ʻAbd Allāh al-Qurṭubī, Jāmiʻ bayān al-ʻIlm wa-faḍlihi, taḥqīq : Abī al-Ashbāl al-Zuhayrī, al-Nāshir : Dār Ibn al-Jawzī, al-Riyāḍ, al-Ṭabʻah : al-ūlá, 1414h-1994m.
11. Ibn Kathīr, Abū al-Fidāʼ Ismāʻīl ibn ʻUmar, tafsīr al-Qurʼān al-ʻAẓīm, taḥqīq : Muḥammad Ḥusayn Shams al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah, Manshūrāt Muḥammad ʻAlī Bayḍūn, Bayrūt, Ṭ1, 1419H.
12. Abū Zahrah, Muḥammad ibn Aḥmad, al-muʻjizah al-Kubrá al-Qurʼān, Dār al-Fikr al-ʻArabī, 1430.
13. Abū ʻĀṣī, Muḥammad Sālim, ʻulūm al-Qurʼān ʻinda al-Shāṭibī min khilāl kitābihi al-Muwāfaqāt, Dār al-Baṣāʼir, al-Qāhirah, Ṭ1, 1426-2005m.
14. al-Ashʻath, Abū Dāwūd Sulaymān ibn Isḥāq, Sunan Abī Dāwūd, taḥqīq : Muḥammad Muḥyī al-Dīn ʻAbd al-Ḥamīd, al-Maktabah al-ʻAṣrīyah, ṣydā-Bayrūt, Lubnān.
15. al-Aṣfahānī, Maḥmūd ibn ʻAbd al-Raḥmān, bayān al-Mukhtaṣar sharḥ Mukhtaṣar Ibn al-Ḥājib, taḥqīq : Muḥammad Maẓhar Baqqā, Dār al-madanī, Jiddah, Ṭ1, 1406h-1986m.

16. al-Ījī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Aḥmad, al-mawāqif, taḥqīq : ‘Abd al-Raḥmān ‘Umayrah, al-Nāshir : Dār al-Jīl Bayrūt, al-Ṭab‘ah al-ūlá, 1997m.
17. 1al-Bukhārī, Muḥammad ibn Ismā‘īl, Ṣaḥīḥay al-Bukhārī, taḥqīq : Muḥammad Zuhayr ibn Nāṣir al-Nāṣir, Ṭ : al-ūlá, Dār Ṭawq al-najāh, 1422h.
18. al-Badr, ‘Abd al-Muḥsin ibn Ḥamad, Qaṭf al-Jany al-Dānī sharḥ muqaddimah Risālat Ibn Abī Zayd al-Qayrawānī, Dār al-Faḍīlah, al-Riyāḍ, Ṭ : al-ūlá, 1423h / 2002.
19. al-Baghawī, Abū Muḥammad al-Ḥusayn al-Farrā’, sharḥ al-Sunnah, taḥqīq : Shu‘ayb al-Arna’ūṭ-Muḥammad Zuhayr al-Shāwīsh, al-Maktab al-Islāmī-Dimashq, Bayrūt, ṭ2, 1403h-1983m.
20. alblkhá, tafsīr Muqātil ibn Sulaymān, taḥqīq : ‘Abd Allāh Maḥmūd Shiḥātah, Dār Iḥyā’ al-Turāth, Bayrūt, Ṭ1, 1423h.
21. al-Bayyāḍī, Kamāl al-Dīn Aḥmad, Ishārāt al-marām min ‘Ibārāt al-Imām, al-Nāshir : Maktabat wa-Maṭba‘at Muṣṭafá al-Bābī al-Ḥalabī wa-Awlāduh, Miṣr, al-Ṭab‘ah : al-ūlá, 1368h / 1949m.
22. al-Tirmidhī, Muḥammad ibn ‘Īsá, al-Jāmi‘ alṣḥyḥ= Sunan al-Tirmidhī, taḥqīq Aḥmad Shākir wa-ākharūn, Ṭab‘ah Dār al-Turāth al-‘Arabī, Bayrūt.
23. al-Taftāzānī, Sa‘d al-Dīn, sharḥ al-maqāṣid fī ‘ilm al-kalām, Dār al-Ma‘ārif al-Nu‘mānīyah, bākstān-1401h.

24. al-Tamīmī, Muḥammad ibn Khalīfah ibn ʻAlī, muʻtaqad ahl al-Sunnah wa-al-jamāʻah fī Asmāʼ Allāh al-ḥusná, Aḍwāʼ al-Salaf, al-Riyāḍ, Ṭ1, 1419h-1999m.

25. Ḥajar, al-Sayyid Rizq, masāʼil al-ʻaqīdah wa-dalāʼiluhā bayna albrhnh al-Qurʼānīyah wālāstdlāl al-kalāmī, Silsilat Daʻwat al-Ḥaqq, Kitāb Shahrī mḥkkam.

26. Ḥilmī, Muṣṭafá Muḥammad, Manhaj ʻulamāʼ al-ḥadīth wa-al-sunnah fī uṣūl al-Dīn, Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah – Bayrūt, Ṭ : al-ūlá-1426 H.

27. al-Khamīs, Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān, iʻtiqād ahl al-Sunnah sharḥ aṣḥāb al-ḥadīth, Wizārat al-Shuʼūn al-Islāmīyah wa-al-Awqāf wa-al-Daʻwah wa-al-Irshād-al-Riyāḍ, Ṭ : al-ūlá, 1419H.

28. al-Dhahabī, Shams al-Dīn, al-ʻarsh, taḥqīq : Muḥammad ibn Khalīfah ibn ʻAlī al-Tamīmī, ʻImādat al-Baḥth al-ʻIlmī bi-al-Jāmiʻah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, ṭ2, 1424h-2003m.

29. al-Rāzī, Abū ʻAbd Allāh Muḥammad ibn ʻUmar, Mafātīḥ al-ghayb = al-tafsīr al-kabīr, Dār Iḥyāʼ al-Turāth al-ʻArabī, Bayrūt, ṭ3, 1420h.

30. al-Rummānī, ʻAlī ibn ʻĪsá, al-Nukat fī Iʻjāz al-Qurʼān, taḥqīq : Muḥammad Khalaf allh-Muḥammad Zaghlūl Sallām, Dār al-Maʻārif bi-Miṣr, ṭ3, 1976m.

31. alrrūdāny, Muḥammad ibn Muḥammad, Ṣilat al-Khalaf bi-mawṣūl al-Salaf, al-muḥaqqiq : Muḥammad Ḥajjī, Dār al-Nashr : Dār al-Gharb al-Islāmī – Bayrūt, al-Ṭabʻah : al-ūlá, 1408h, 1988m.

32. al-Zarkashī, Badr al-Dīn Muḥammad, al-burhān fī ‘ulūm al-Qur’ān, Dār Iḥyā’ al-Kutub al-‘Arabīyah, Ṭ1, 1376h.
33. al-Zamakhsharī, Abū al-Qāsim Maḥmūd, al-Kashshāf ‘an ḥaqā’iq ghawāmiḍ al-tanzīl, Dār al-Kitāb al-‘Arabī, Bayrūt, ṭ3, 1407h.
34. al-Sajizī, ‘Ubayd Allāh, Risālat al-Sajizī ilá ahl Zubayd, al-Jāmi‘ah al-Islāmīyah, al-Madīnah al-Munawwarah, Ṭ 2, 1423h.
35. al-Sa‘dī, ‘Abd al-Raḥmān ibn Nāṣir, Taysīr al-Karīm al-Raḥmān fī tafsīr kalām al-Mannān, Mu’assasat al-Risālah, Ṭ1, 1420h-2000m.
36. al-Saffārīnī, Muḥammad ibn Aḥmad ibn Sālim, Lawāmi‘ al-anwār al-bahīyah wa-sawāṭi‘ al-asrār al-Atharīyah li-sharḥ al-Durrah al-muḍīyah fī ‘aqd al-firqah al-marḍīyah, Mu’assasat al-khāfiqayn wa-Maktabatuhā – Dimashq, Ṭ : al-thāniyah-1402 H-1982m.
37. al-Sulamī, ‘Iyāḍ ibn Nāmī ibn ‘Awaḍ, aṣūlu alifqhi alladhī lā yasa‘u alfaqīhi jahlahu, Dār al-Tadmurīyah, al-Riyāḍ, Ṭ1, 1426-2005m.
38. al-Shāṭibī, Ibrāhīm ibn Mūsá, alā‘tiṣām, Dār Ibn al-Jawzī lil-Nashr wa-al-Tawzī‘, Ṭ : al-ūlá, H-2008M.
39. al-Shāfi‘ī, Ḥasan Maḥmūd, al-Madkhal ilá dirāsah ‘ilm al-kalām, Idārat al-Qur’ān wa-al-‘Ulūm al’slāmyt-Bākistān, ṭ2, 1422h-2001m
40. al-Shinqīṭī, ‘Abd Allāh ibn Ibrāhīm al-‘Alawī, Nashr al-bunūd ‘alá Marāqī al-Sa‘ūd, aldāy Wuld Sīdī Bābā-Aḥmad Ramzī, Maṭba‘at Faḍālah bi-al-Maghrib, dṭ.
41. al-Shahrastānī, Muḥammad ibn ‘Abd al-Karīm, al-milal wa-al-niḥal, Dār al-Ma‘rifah, Bayrūt, taḥqīq : Muḥammad Sayyid Kīlānī.

42. al-Ṣan‘ānī, Muḥammad ibn Ismā‘īl, alttanwyru sharḥu aljāmi‘ alṣṣaghīri, taḥqīq : mḥmmad Isḥāq mḥmmad Ibrāhīm, Maktabat Dār al-Salām, al-Riyāḍ, Ṭ : al-ūlá, 1432 H-2011 M.

43. al-Ṭabarī, Muḥammad ibn Jarīr, ṣarīḥ al-Sunnah, taḥqīq : Badr Yūsuf al-Ma‘tūq, Dār al-khulafā’ lil-Kitāb al-Islāmī – al-Kuwayt, Ṭ : al-ūlá, 1405.

44. al-‘Askarī, Abū Hilāl al-Ḥasan, al-wujūh wa-al-naẓā’ir, ḥaqqaqahu wa-‘allaqa ‘alayhi : Muḥammad ‘Uthmān, Maktabat al-Thaqāfah al-dīnīyah, al-Qāhirah, Ṭ1, 1428h-2007m.

45. al-‘Umrānī, Abū al-Ḥusayn, al-Intiṣār fī al-radd ‘alá al-Mu‘tazilah al-qadarīyah al-ashrār, Aḍwā’ al-Salaf, al-Riyāḍ, Ṭ : al-ūlá, 1419H / 1999M.

46. ‘Awājī, Ghālib ibn ‘Alī, firaq mu‘āṣirah tantasibu ilá al-Islām wa-bayān Mawqif al-Islām minhā, al-Maktabah al-‘Aṣrīyah al-dhahabīyah lil-Ṭibā‘ah wa-al-Nashr wa-al-Taswīq, Jiddah, ṭ4, 1422h-2001M.

47. al-Ghazālī, Abū Ḥāmid Muḥammad ibn Muḥammad al-Ṭūsī, al-Mustaṣfá, Dār al-Kutub al-‘Ilmīyah, Ṭ1, 1413h-1993M.

48. alfrrā’, Yaḥyá ibn Ziyād ibn, ma‘ānī al-Qur’ān, Dār al-Miṣrīyah lil-Ta’līf wa-al-Tarjamah, Miṣr, Ṭ1.

49. al-Qurṭubī, Aḥmad ibn ‘Umar, al-mufhim li-mā ushkila min Talkhīṣ Kitāb Muslim, Dār al-Kalim al-Ṭayyib, Dimashq-Bayrūt, Ṭ : al-ūlá, 1417h-1996m.

50. al-Qurayshī, 'Azīz Salīm 'Alī, al-Baḥth al-dalālī fī naẓm al-Durar fī tanāsub al-āyāt wa-al-suwar llbqā'y, uṭrūḥat duktūrāh, al-Jāmi'ah almstnṣyryh, 2004.

51. al-Qazwīnī, Muḥammad ibn Yazīd Ibn Mājah, Sunan Ibn Mājah, taḥqīq Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī, Ṭab'ah Dār al-Fikr, Bayrūt.

52. al-Qushayrī, Muslim ibn al-Ḥajjāj, Ṣaḥīḥ Muslim, taḥqīq : Muḥammad Fu'ād 'Abd al-Bāqī, Dār Iḥyā' al-Turāth al-'Arabī – Bayrūt.

53. al-Lālakā'ī Hibat Allāh ibn al-Ḥasan, sharḥ uṣūl i'tiqād ahl al-Sunnah, taḥqīq : Aḥmad Sa'd Ḥamdān, al-Nāshir : Dār Ṭaybah-al-Riyāḍ, 1402h.

54. al-Harawī, 'Abd Allāh ibn Muḥammad ibn 'Alī, Dhamm al-kalām wa-ahlih, al-muḥaqqiq : 'Abd al-Raḥmān 'Abd al-'Azīz al-Shibl, al-Nāshir : Maktabat al-'Ulūm wa-al-Ḥikam-al-Madīnah al-Munawwarah, al-Ṭab'ah : al-ūlá, 1418h-1998m.

55. Mūsá, Jalāl Muḥammad 'Abd al-Ḥamīd, Nash'at al-Ash'arīyah wa-taṭawwuruhā, Dār al-Kitāb al-Lubnānī, Bayrūt, al-Ṭab'ah all'wlá, 1982m.

